

جدل حاد في إسرائيل بشأن تقرير
«لجنة بيطون» حول اليهود الشرقيين:

**تحليلات: اليمين
الإسرائيلي المتطرف
يسعى إلى استمالة
جمهور الشرقيين
لدعمه انتخابياً!**

صفحة (٢) ة

**القوانين والممارسات
اليومية الصارمة في
صفوف «حسيدي غور»
تدفع العشرات من
أتباعها إلى التخلي
عن دينهم!**

صفحة (٦) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٦/٧/١٩م الموافق ١٤ شوال ١٤٣٧هـ العدد ٣٨٣ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مشروع قانون لضم مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى إسرائيل

توقعات بأن تصوت الهيئة العامة للكنيست اليوم بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون إقصاء النواب العرب!

* «هآرتس»: جوهر القانون يمس صميم النظام الديمقراطي*



النواب العرب في الكنيست: استهداف متصاعد.

صادقت لجنة القانون والدستور والقضاء في الكنيست، أمس الاثنين، على مشروع «قانون الإقصاء»، تمهيدا لطرحة للقراءتين الثانية والثالثة في الهيئة العامة للكنيست.

ويعتبر مشروع القانون هذا معاديا للديمقراطية وعنصريا كونه يستهدف بالأساس النواب العرب.

وفقا لمشروع القانون، بإمكان الهيئة العامة للكنيست إقصاء عضو كنيست بادعاء التحريض على العنصرية وتأييد الكفاح المسلح ضد إسرائيل، في حال أيد الإقصاء ٩٠ عضو كنيست.

وتبدأ عملية إقصاء عضو كنيست بعد توقيع ٧٠ عضو كنيست على طلب إقصاء، وينبغي أن يكون ١٠ أعضاء كنيست بينهم من صفوف المعارضة، وينص مشروع القانون على أنه ليس بالإمكان إقصاء عضو كنيست في فترة انتخابات، وهي الفترة التي يكثر فيها أعضاء كنيست خاصة من صفوف اليمين لإطلاق نفوذه عنصرية وفاشية.

ولم يشارك أعضاء كنيست من المعارضة في التصويت على مشروع القانون في اللجنة البرلمانية أمس، احتجاجا على عدم مشاركتهم في التصويت على تنقيح القانون بعد طرح تحفظات منه، وقدموا طلبا لإعادة التصويت على المصادقة على مشروع القانون في لجنة القانون والدستور والقضاء.

ويتوقع أن يطرح مشروع «قانون الإقصاء» على الهيئة العامة للكنيست للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة اليوم.

ومشروع القانون هذا عبارة عن تعديل لقانون أساس: الكنيست، ويأمر إلى هذا القانون العنصري رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، وذلك على خلفية لقاء نواب التجمع الوطني الثلاثة في القائمة المشتركة مع فخالة فلسطينية مقدسية تطالب بتحرير جثامين أبنائها الشهداء.

وكانت القائمة المشتركة قد أصدرت بيانا في آذار الماضي وتطرقت فيه إلى هذا القانون العنصري، وقالت فيه إن «لقانون الإقصاء غاية واحدة وهي ضرب الوجود السياسي للفلسطينيين في الداخل. فلقد فشل مشروع التجديج، وبالتالي يرى نتانياهو أن بديل التجديج عليه أن يكون تصفية كاملة للتتمثيل البرلماني والسياسي».

وأضاف بيان القائمة المشتركة أن إسرائيل «قامت بتطهير عرقي للفلسطينيين، وها هي تستمر بتطهير سياسي، وبين العمليتين محاولات متواصلة للتجديج والتحريض والتهديد، لكن لا ما لا يفهمه نتانياهو، هو أنه كما فشلت سياسة التطهير العرقي في تصفية وجودنا، كذلك لن تنجح سياسات التطهير السياسي، في وقف حراكنا ونضالنا السياسي».

وأكدت صحيفة «هآرتس» أن «قانون الإقصاء مهزلة يجب إيقافها»، وكتبت الصحيفة في مقال افتتاحي أمس:

في الأسبوع الماضي وافقت لجنة القانون والدستور والقضاء في الكنيست على معظم تفاصيل «قانون الإقصاء»، الذي سيصدر غدا (اليوم) على هيئة الكنيست لإجراء القراءتين الثانية والثالثة. والاقترح الذي يعدل قانون أساس: الكنيست، الهدف منه السماح بإقصاء عضو كنيست خلال فترة ولايته بتصويت أغلبية ٩٠ عضواً من أعضاء الكنيست. خلال النقاشات سمي الاقتراح «قانون التجديد»، لكن في نهاية النقاشات اعترف رئيس اللجنة، نيسان سلوميانسكي، بأن لا مفر من تسمية القانون باسمه: إقصاء.

وخلال النقاشات جرى إدخال تغييرات على اقتراح القانون مثل ضرورة الحصول على دعم ٧٠ عضو كنيست من بينهم ١٠ أعضاء من المعارضة من أجل البدء بالإجراءات، وعدم سريران مفعول القانون خلال فترة الانتخابات. هذه التعديلات لا تغير قيد شعرة في جوهر القانون الذي يمس صميم النظام الديمقراطي: الحق في أن تنتخب وأن تنتخب.

وفي الحقيقة فإن القانون يمس بهذا الحق ويجوهر البند ١٧ من قانون أساس: الكنيست، الذي يمنع انتخاب عضو كنيست للأسباب التالية (عدم الاعتراف بوجود دولة يهودية ديمقراطية، التحريض على العنصرية، ودعم الإرهاب).

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم لحضور ندوة حول:

العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل آخر التطورات

يتحدث فيها كل من:

أ. أنطوان شلحت - مدير وحدة المشهد في مركز «مدار»
د. مهند مصطفى - باحث متخصص في علاقات إسرائيل الدولية

تدير الندوة: د. هندية غانم

وذلك يوم غد الأربعاء ٢٠١٦/٧/٢٠،

في تمام الساعة الخامسة مساءً

في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون-

بجانب وزارة التخطيط-عمارة ابن خلدون (٢ ط)

لكن بما أن هذا الإجراء يتخذ قبل الانتخابات من قبل لجنة تضم قاضياً، فإن التعديل المقترح يمكن أن يؤدي إلى البدء بعدد غير محدود من الإجراءات، في أعقاب كل فعل أو قول هما موضع جدل تجاه شخص سببق أن حصل على ثقة الشعب وانتخب للكنيست.

في إسرائيل هناك مخالفات جنائية تتعلق بالتحريض على العنصرية وبدعم الإرهاب، لا تغيبها هناك الحصانة البرلمانية. إذا اتهمت محكمة عضو كنيست بهذه المخالفات فإن عضويته في الكنيست تتوقف فوراً. لكن اقتراح القانون الحالي سينقل هذه القدرة إلى يد الكنيست، الذي سيتحول الآن إلى سلطة تحقيق وسلطة قضائية وتنفيذية. وسيحصل أعضاء الكنيست الذين تحركهم في الأغلب اعتبارات سياسية، وانتخابية وشعبوية، على قدرة قضائية فائضة، بينما تنقصهم الوسائل لتحديد وقائع عملية والتوصل إلى خلاصات قضائية. وسيكون القانون بمثابة جنة عدن بالنسبة للمتطرفين، الذين سيتناكفون مع بعضهم البعض ومع بقية أعضاء الكنيست من أجل احتلال العناوين الأولى في الصحف. إنه قانون سيؤدي إلى تحريض أعضاء الكنيست ضد بعضهم البعض. وختتمت الصحيفة:

إن حقيقة موافقة الكنيست على إجراء متسرع لتعديل قانون أساس (يشكل في الواقع جزءاً من دستور الدولة) - من دون نقاش عام، ومن دون تفكير، ومن دون فحص تأثير هذا القانون على المؤسسة السياسية وعلى العلاقات بين السلطات - هو أمر مريب. ولم يفت الأوان بعد على إدارة الائتلاف كي تعيد النظر في الاقتراح وتتوقف هذه المهزلة.

مشروع قانون لضم مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى إسرائيل

ذكرت تقارير إعلامية أمس أن أعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي اليميني المتطرف ينوون تقديم مشروع قانون إلى جدول أعمال الكنيست، يقضي بضم مستوطنة «معاليه أدوميم»، الواقعة شرقي القدس المحتلة، إلى إسرائيل.

وسيقدم مشروع القانون ما يسمى «اللوبي من أجل أرض إسرائيل الكبرى»، برئاسة عضوي الكنيست يوفاف كيش من حزب الليكود الحاكم، وبتنسيق لسموتريش من كتلة «البيت اليهودي». ووقع على مشروع القانون خمسة رؤساء كتل في الائتلاف، هي الليكود و«كولانو» و«البيت اليهودي» وشاس و«يسرائيل بيتينو»، بينما امتنع رئيس كتلة «يهودت هنتורה» عن التوقيع على مشروع القانون، حسبما أفادت صحيفة «يديעות آرونوت».

يشار إلى أن الكنيست سن قانونين في الماضي لضم القدس وهضبة الجولان المحتلتين لإسرائيل، لكن مثل هذه القوانين تتعارض مع القانون الدولي ولا تعترف بها أية دولة في العالم.

لكن مشروع قانون ضم مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى إسرائيل، وفي حال سنه، يعني أنه سيكون بإمكان دولة الاحتلال تنفيذ أعمال بناء واسعة في هذه المستوطنة.

وكان أعضاء كنيست من أحزاب اليمين في الائتلاف الحكومي قدموا مشاريع قوانين مشابهة خلال ولاية الكنيست السابق لكن لم يتم سنها بسببها تقديم الانتخابات العامة.

ارتفاع كبير في عدد الأكاديميين العرب في الداخل

*معطيات رسمية: أعداد الخريجين الجامعيين العرب ارتفعت العام الماضي

بنحو ٥٪ رغم تراجع نسبة الخريجين الجامعيين في إسرائيل عموماً بـ ٢٪*

٨٧٪ في العام الدراسي الذي سبق، أما في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١٢، فقد كانت النسبة ٣٣٪.

وكانت القفزة الأكبر في اللقب الثالث، فقد بلغت نسبة العرب الحاصلين على هذه الشهادة في العام الدراسي موضوع التقرير ٤٪، مقابل نسبة ٣٣٪ في العام الدراسي الذي سبق ٢٠١٣-٢٠١٤، في حين أنه في العام ٢٠٠١-٢٠٠٢، كانت نسبة العرب من بين الحاصلين على اللقب الثالث ٢٧٪.

وبطبيعة الحال، حينما يكون المسح متعلقاً بكل الحاصلين على الشهادات الجامعية لدى العرب من كل الجامعات والكليات في الوطن والخارج فإن نسبة العرب سترتفع، ولكنها تبقى أقل من النسبة القائمة بين اليهود مع توجه دائم لتقليص الفجوة.

كذلك ووفق تقارير تصدر تباعاً، آخرها في الأسبوع الأول من الشهر الجاري، فإن نسبة العرب آخذة في الارتفاع في المواضيع المتقدمة والعصرية، وأولها الطب، ثم قطاع التقنية العالية، الذي سجل في العام الدراسي المنتهي قفزة بنسبة ٤٪ عما كان في العام الدراسي ٢٠١٢، ففي ذلك العام كانت نسبة العرب في مواضيع التقنية العالية، من برمجة وعلم حاسوب وغيره، ١٠٪، وقفزت في العام الدراسي المنتهي ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ١٤٪. وشكل العرب ٥٠٪ من إجمالي زيادة الطلاب في هذه المواضيع

العصرية.

وبحسب معهد الأبحاث «تسوفن» الذي أصدر هذه المعطيات، فإن ما ساهم في هذه الزيادة الحادة، هو دخول شركات تقنية عالية عالمية ومحلية إلى البلدات العربية، خاصة مدينة الناصرة، التي فيها «دفينة» تكنولوجية، وتعمل في المدينة ٤٠ شركة، آخرها كانت شركة ميكروسوفت.

وتشير كل التوقعات إلى استمرار الارتفاع في أعداد الطلاب العرب في هذه المواضيع العصرية.

على الرغم من كل سياسة التمييز والقيود التي يواجهها العرب في الداخل في جهاز التعليم الإسرائيلي، وأيضاً في سلك التعليم الجامعي، إلا أن تقريراً جديداً من مكتب الحساء المركزي الإسرائيلي أظهر ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الحاصلين على الألقاب الجامعية الأولى والثاني والثالث، والنسب باتت أعلى بما لا يقاس عما كان قبل عقد وعقدين من الزمن.

مع ذلك تبقى الاحصائيات التي نعرضها هنا أقل من واقع الحال، إذ أن هذه الاحصائيات تتعلق بخريجي الجامعات والكليات الإسرائيلية، بينما ما بين ١٦-١٩ ألف طالب عربي يتلقون تعليمهم الجامعي في الأردن ودول أوروبية، وفي السنوات القليلة الأخيرة بدأ هناك إقبال كبير على الجامعات في الضفة الغربية، أبرزها الجامعة الأميركية في مدينة جنين، حيث يدرس فيها وحدها ٤ آلاف طالب من فلسطينيين ٨، وأيضاً في جامعة النجاح في نابلس، وجامعة بير زيت.

وبحسب تقرير مكتب الاحصاء عن السنة الدراسية ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن عدد الحاصلين على الألقاب الجامعية في الجامعات والكليات في إسرائيل بلغ ٧٣٥ ألف طالب، وهذا أقل بنسبة ٢٪ عما كان في السنة الدراسية التي سبقت، ٢٠١٣-٢٠١٤، إلا أن هذا الهبوط كما يبدو كان بين الطلاب اليهود، إذ أن أعداد الخريجين العرب ارتفعت بنحو ٥٠٪، ولكن نسبة الزيادة الحقيقية بعد الأخذ بعين الاعتبار الخريجين بلغ ٣٪.

وقد بلغت نسبة الحاصلين على اللقب الأول من العرب ١٠٪، مقابل نسبة ٩٧٪ في العام الدراسي الذي سبق، في حين أنه في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ كانت النسبة ٦٤٪. يضاف إلى هذا أن الدراسة في الخارج لم تكن بالحجم القائم اليوم.

أما في اللقب الثاني فقد كانت القفزة أكبر بكثير، ففي العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، كانت نسبة الطلاب العرب الحاصلين على الشهادة ٩٢٪ مقابل نسبة

كلمة في البداية

المنطق المسيطر على إسرائيل: لا يمكن منع «حرب لبنان الثالثة»!

بقلم: أنطوان شلحت

خلص التعاطي الإسرائيلي مع ذكرى مرور عقد على حرب لبنان الثانية (تموز ٢٠٠٦)، في معظمه، إلى نتيجة شبه وحيدة، فحواها: حتى لو تأخر اندلاع «حرب لبنان الثالثة»، فإنها واقعة لا محالة.

وفسرت بعض التحليلات حتمية هذه الحرب بصورة تبريرية فظة، من قبيل أن حرب الله اليوم هو العنصر التقليدي الوحيد الذي يهدد بصورة كبيرة إسرائيل، ونظراً إلى أن حرب لبنان الثانية لم تُسُن كما كان يجب، فإن هذا التهديد تعاضم بصورة حادة خلال العقد الأخير.

في أكثر من مناسبة قلنا إن الحرب المقبلة تبقى، على الأقل في غرف العسكر، هي الحرب الأنيح دائماً، ولا يختلف الجنرالات في إسرائيل، في هذا الشأن، عن نظرائهم في العالم أجمع. كما يبدو، في الوقت عينه، أن غرائز الجنرالات لا تُكبح بناتنا، وإنما تُشحن من جديد في كل مرة، وبناء على ذلك يمكن القول إن الجنرالات في إسرائيل أثبتوا أنهم «خبراء» في تفعيل القوة، وأنهم جلهة في كل ما يتعلق بإدراك ومعرفة حدودها.

غير أن هذه الاستنتاجات ليست منحصرة في الجنرالات فقط، ويكفي لإثبات ذلك أن تطلعوا آخر الخطابات والتصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو.

أكثر من هذا، سبق لمعلق الشؤون الأمنية الإسرائيلي رونين برغمان (راجع مقالته «الجيش الإسرائيلي يتجه إلى حرب ضد ساسة الدولة»، «نيويورك تايمز»، ٢١ أيار ٢٠١٦)، أن رأى أنه في تاريخ إسرائيل القصير غالباً ما كان قادة الجيش ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية يدعون استخدام القوة، وأظهروا في العديد من الحالات إزراءهم للقانون ولحقوق الإنسان. وفي المقابل كان القادة السياسيون أكثر توازناً بشكل منهجي.

ويلفت في هذا الخصوص إلى أنه في العام ١٩٥٤ بادرت الاستخبارات العسكرية من دون إطلاع رئيس الحكومة في حينه موشيه شاريت إلى شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد مصر بهدف خلق صعد بين ذلك البلد والولايات المتحدة وبريطانيا. وفي العام ١٩٦٧ حث الجيش رئيس الحكومة ليفي أشكول على السماح له بشن ضربة هجومية ضد مصر وسورية، وعندما طلب أشكول منه الانتظار تأمر قاداته على اعتقاله في سرداب تحت الأرض إلى أن يوافق.

ولفت هذا المحلل إلى أنه في العقود الثلاثة الماضية أصبح الجيش وأجهزة الاستخبارات أكثر حذراً حيال كسر القانون، ولقد ساعد في ذلك التهديد بالمطاردة من جانب محكمة الجنايات الدولية. كما أن أجهزة المؤسسة الأمنية تتحرك -برأيي- «وفقاً للمصلحة القومية لا وفقاً للايديولوجية أو الدين أو الاعتبارات الانتخابية»، وهي دوافع تحدد طبيعة سلوك الساسة.

بشكل عام كان تشخيص الباحث في شؤون العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة في إسرائيل، المحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفسور ياغيل ليفي، لجوهر الجدل العام الذي دار حول حرب لبنان الثانية الأكثر مدعاة للتلامل.

فقد جزم بأن هذا الجدل اعتبر الحروب أحداثاً عسكرية، وكانت نقطة انطلاق هي أن استخدام القوة أمر لا يمكن منعه، ولذا كل ما بقي هو فحص ما إذا كان الأمر سيتم بشكل ناجح أم لا، وهل حدث تحسن منذ المواجهة الأخيرة.

لكن برأيه فإن الحروب هي أولاً وقبل أي شيء أحداث سياسية، ونتيجة لشغل السياسة. وخلافاً لحرب لبنان الأولى (١٩٨٢) التي زعم كثيرون في أوساط الجمهور الإسرائيلي أنها كانت حرباً اختيارية، أي كان لها بديل سياسي، فإن النقاش حول حرب لبنان الثانية ولا سيما الاحتجاج الذي حدث في أعقابها، ركز في الأساس على الطريقة التي قام فيها المستوى السياسي بتحريك الجيش وبأداء الجيش نفسه. ونظراً إلى «اللاخيار» للحرب بصفتها نقطة انطلاق لا جدال فيها.

وأعاد ليفي إلى الأذهان أن الجنرال احتياط جيورا أيلاند الذي أنهى منصبه كرئيس لهيئة الأمن القومي، قبل الحرب بأسابيع معدودة، ألمح إلى وجود بديل سياسي في سياق مقال نشره في ذروة الحرب وكتب فيه: «قبل عام كان يمكن محاولة التوصل إلى اتفاق أمني جديد مع لبنان، يكون في أساسه تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٥٥٩ (يشمل أيضاً تفكيك حزب أم، الذي تم اتخاذه في العام ٢٠٠٤، وفيه أيضاً أجزاء تطبق بسبب المنطق الإسرائيلي المعهود الذي بموجبه نحل المشكلات فقط بعد حدوث الأزمة»، ونوه ليفي بأن المعلومات التي تم نشرها حول فشل هذا الجهد لم تعن أحداً في النقاش الذي اندلع أثناء الحرب وبعدها. وفي الوقت الحالي أيضاً بعد مرور عقد فإن الفرضية السائدة هي أن الحرب لم يكن بالإمكان منعها.

ويشدد الباحث على أن الامتناع عن إسرائيل عن نقاش الخيار السياسي، وخصوصاً عدم أكثرات الجدل العام بهذا الخيار، أمر مقلق جداً، وهذه إحدى سمات سيطرة الخطب العسكري على الجدل السياسي في إسرائيل والتي زادت في الأعوام العشرين الأخيرة وأدت إلى صرف اهتمام المواطنين نحو أعداد استخدام الجيش (القوة)، مع إهمال الجدل حول منطق منع الحرب بواسطة الخيار السياسي.

تجدر الإشارة إلى أن «لجنة فينوغراد»، التي تقضت وقائع «حرب لبنان الثانية»، توصلت هي أيضاً إلى استنتاج انتقد إسقاط «ضرورة البحث بحماسة عن مسارات تفضي إلى اتفاقات ثابتة وبعيدة المدى (سياسية) مع جيراننا» من جدول أعمال المؤسسة السياسية الإسرائيلية. لكن الوقائع المتراكمة منذ ذلك الوقت تؤكد أن هذا الاستنتاج بالذات بقي جبراً على ورق.

الحاخام العسكري الإسرائيلي الجديد من مؤيدي رفض الأوامر العسكرية إذا كانت تتناقض مع الشريعة اليهودية!

*الحاخام كريم أصدر أيضا فتاوى تجيز اغتصاب "نساء العدو من غير اليهوديات" وقتل المقاومين الفلسطينيين أو المشتبه بهم بنية تنفيذ عمليات

* كريم ليس وحده بل ممثل تيار متطرف واسع النفوذ في مؤسسات الحكم والجيش*

(والأمر يتعلق بامرأة من الاغيار)، هي أمر خطير، و"كذلك قوله بأنه يجب عدم إطاعة أمر في الجيش يتعارض مع الشريعة اليهودية"، و"فرضة قتل المخربين" (المقاومين)، واعتباره مثليي الجنس مرضى نفسيين. ويضاف إلى هذا رفضه لتجنيد النساء، وقوله إن المرأة ليست مؤهلة للشهادة لأن "النساء عاطفيات سطحيات"، وكل هذه التصريحات تدل على أن كريم لا يمكنه أن يتبوأ هذا المنصب، بحسب الصحيفة.

وأضافت الصحيفة: "ثمة علم أسود ما يرازل يرفرف فوق تعيينه وأدائه كمرجعية روحية في الجيش الإسرائيلي". وقالت إن تعيين الحاخام العسكري الرئيس حساس بأضعاف في هذا الوقت، الذي باتت فيه مسألة مصدر الصلاحيات في الجيش الإسرائيلي، ومن المقرر في الجيش القائد أم الحاخام، مسألة حرجة.

وقال المحلل العسكري ألون بن دافيد في صحيفة "معاريف"، إنه من المحزن "أن نرى في التعيين أنه يعرض مرة أخرى الوجه الحالي لليهودية المتزمتة، حيث لا تترك التوراة مكانا للباقة".

ويضيف: "شفقت قليلا على كريم الذي كذب على نفسه كي يحظى بالتعيين المنشود".

وتقول النائبة شيلي جيموفيتش من حزب "العمل"، إنه محظور تعيين كريم حاخاما رئيسيا للجيش، إذ يجري الحديث عن رجل لا يلائم طابع الجيش الإسرائيلي، وأنا على قناعة بأنه لو أجروا بحثا أدق عن هذا الرجل، لما كانت ستقع هذه المهانة.

ودعا رئيس كتلة "يوجد مستقبل" البرلمانية عوفر شيلج، إلى إلغاء التعيين وقال: "لأني أعرف إيلال كريم حتى قبل أن يصبح حاخاما، فقبل هذه الرتبة الدينية كانت لديه لحيحة، وكنا ضابطين في نفس المرحلة في وحدة المظليين، وكان إيلال ضابطا ممتازا، ولكن تعيين هذا الضابط الممتاز حاخاما رئيسا للجيش، يجب أن يلغى فوراً، لأن أفكاره الظلامية بشأن مثليي الجنس هي إشكالية، وأيضا تصريحاته الشوفينية حول المرأة".

ويقول شيلج إن تصريحات كريم تنطوي على موقفين يتعلقان بالعمود الفقري لعمل الجيش، وهما: تجنيد النساء الذي لاقى اعتراضات حاخامين في السابق، وأيضا رفض الأوامر العسكرية إذا كانت مناقضة لتعليمات الشريعة اليهودية. ورغم اعتراض شيلج على التعيين، إلا أنه حاول تبرير قرار رئيس الأركان أيزنكوت بشأن الأخير أثبت أنه ليس للحاخام الرئيسي أي دور في بلورة سياسات الجيش وعملياته ونهجه، وإنما هو مسؤول فقط عن الخدمات الدينية في الجيش.

وما يؤكد على الخلفية المتطرفة لكريم، هو الدعم المطلق الذي تلقاه من نواب تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، وأيضا من امرأة في الكتلة، رغم تصريحاته ضد تجنيد النساء، إذ اعتبرت النائبة شولي معلم وهي مستوطنة في الضفة، أن الهجوم على كريم نابع من منطلقات سياسية، وأيضا من الخوف من اتساع التيار الديني في الجيش.

وقال زميلها في الكتلة النائب المستوطن مردخاي يريغيف إن الهجوم على كريم نابع من جهل، وأكد أن كريم "متواضع ولم يؤذ أي شخص على مدى السنين".

ويعد مصادقة رئيس الأركان على التعيين، باتت مصادقة وزير الدفاع أفيدور ليرمان موافقة مفروغا منها.

وقالت مصادر في قيادة الجيش إن مصادقة أيزنكوت تمت بناء على أن فتاوى الحاخام كريم صدرت قبل سنوات، وأن كل حاخام يمكن العثور لديه على مواقف يعترض عليها الجمهور العلماني، إضافة إلى أن كريم أطلق تصريحات يقول فيه إنه لم يكن يقصد الإساءة لأي شريحة من الجمهور، وكان هذا متعلقا أساسا بتصريحاته بشأن النساء ومثليي الجنس، لكن لم تتم الإشارة بتاتا إلى تصريحاته وفتاواه الدموية ضد الفلسطينيين.



الحاخام ايلال كريم.

(رويترز)

ومن أبرز ما صدر في السنوات الأخيرة عن التيار الأول كتاب "شريعة الملك" في العام ٢٠٠٥، وأصدره حاخامان متطرفان، ويتضمن فتاوى شديدة وشرسة في نظرها، مثل إجارة قتل النساء والأطفال من العدو، والكثير من الفتاوى المشابهة. وهذا الكتاب حظي بدعم وتأييد عشرات الحاخامين في المستوطنات وخارجها، ولكن الدعم الأساس جاء من المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، التي بداية دفعت ضريبة كلامية برفضها للكتاب ومضامينه، لكن لاحقا قررت النيابة العامة عدم تقديم الحاخامين إلى المحاكمة.

كذلك كثرت في السنوات الأخيرة، فتاوى موجهة ضد الفلسطينيين في إسرائيل، مثل فتاوى حاخام مدينة صفد (شمالا)، التي حظيت بدعم عشرات الحاخامين، ومنها منع تأجير أو بيع البيوت للعرب. وكان المستهدف المباشر لتلك الفتوى في حينه عشرات الطلاب العرب، الذين يتعلمون في كلية صفد الأكاديمية، وتبعتها أو تزامنت معها فتوى تمنع تشييل العرب في أماكن العمل اليهودية وغيرها. وأيضا في هذه الحالة لم تتم محاكمة أي من الحاخامين، رغم أن تصريحاتهم تتعارض مع قوانين إسرائيلية قائمة. وتضيف إلى هذا، أن تصريحات كريم حول مثليي الجنس لاقت في الأيام القليلة الماضية دعما مباشرا من حاخام مدينة رمات غان، التي هي جزء من منطقة تل أبيب الكبرى، إذ قال إن مثليي الجنس معاقون. وتصدر هذه التصريحات عن حاخام في منطقة تعد المعقل الأضخم لمثليي الجنس الإسرائيلييين، ويشكلون مركز قوة انتخابية في تلك المنطقة.

ردود فعل

قالت صحيفة "هآرتس" في مقال افتتاحي، إن تصريحات الحاخام العسكري الجديد إيلال كريم، والتي تتضمن الإذن باغتصاب خلال الحرب

بصفتهم "مرضى نفسيين".

غير أن ما أثار أيضا الشارع الإسرائيلي قوله إن على الجندي أن يرفض أوامر عسكرية إذا كانت تتناقض مع الشريعة اليهودية.

وهذه فتاوى نشرها الكثير من الحاخامين المتطرفين، خاصة أولئك المنخرطين في مستوطنات الضفة والقدس المحتلة. وهؤلاء يعتبرون الزعامة الروحية للعصابات الاستيطانية المتطرفة.

وبرزت مثل هذه الفتاوى في فترة إخلاء مستوطنات قطاع غزة في صيف العام ٢٠٠٥، وأيضا لدى قيام الحكومة الإسرائيلية بإخلاء محدود لبعض البؤر الاستيطانية في السنوات الماضية. وكريم هذا هو أحد الناشرين لهذه الفتوى، لذا هناك من رأى تناقضا بين تصريحه هذا وبين تعيينه حاخاما رئيسيا للجيش. ويمثل الحاخام كريم تيارا متنفذا في التيار الديني الصهيوني، وحتى أنه بات التيار الأقوى في التيار الأوسع، مستمدا قوته من جمهور المستوطنين، الذي يُعد الجمهور الأكثر حراكا في السياسة الإسرائيلية، وصاحب الصوت الأعلى في مؤسسات الحكم، وهو في تمام مستمر في كافة أذرع الحكم وخاصة الجيش.

وبحسب تقرير ظهر في العام الماضي، ومثله في السنوات الأخيرة، فإن نسبة التيار الديني الصهيوني من مجريي دورة الضباط بلغت ٣٠٪. وهذه تعادل ضعفي نسبة هذا التيار من بين اليهود الإسرائيلييين. وبموجب تقديرات ليست رسمية، فإن نسبة أتباع التيار الديني الصهيوني شبيهة بنسبة المتدينين المتزمتين (الحريديم) حاليا، بمعنى أنهم يشكلون أكثر من ١٣٪ من إجمالي السكان، وأقرب إلى ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيلييين. وهذا التيار، مع تيار الحريديم، من المتوقع أن يشكل في العام ٢٠٣٠، أكثر من نصف اليهود الإسرائيلييين، نظرا لنسبة التكاثر العالية لديهما، ٢٨٪ لدى التيار الديني الصهيوني، وحوالي ٢٨٪ لدى "الحريديم".

أقر رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت الأسبوع الماضي، تعيين الحاخام المتطرف إيلال كريم حاخاما رئيسيا عسكريا للجيش، برغم تصريحاته العنصرية والمتطرفة ضد شرائح متعددة من الجمهور.

وكان أبرز هذه التصريحات الفتوى التي أصدرها وتيجز للجنود "اغتصاب نساء العدو من غير اليهوديات".

لكن ما أثار الشارع الإسرائيلي أساسا كانت تصريحاته الإقصائية لجمهور النساء، وتحفظه إلى درجة معارضته لانخراطهن في الجيش، وأيضا تصريحاته إزاء مثليي الجنس الذين اعتبرهم "مرضى نفسانيين".

ولا بد من القول إن كريم يمثل تيارا دينيا متطرفا سياسيا يتنامى بوتيرة سريعة في كافة مؤسسات الحكم الإسرائيلي، وخاصة الجيش. وكريم من مواليد العام ١٩٥٧، ويحمل رتبة عقيد في الجيش.

ولد لعائلة متدينة متشددة، وتعلم في مدارس التيار الديني الصهيوني، وفي المعهد الديني "بني عتقيا نحاليم". وانضم إلى الجيش في العام ١٩٧٥، بموجب قانون التجنيد العسكري الإلزامي، وخدم في وحدة المظليين، وانخرط في عدة دورات عسكرية قتالية، واستمر في الخدمة العسكرية ضمن الجيش النظامي، وشارك في الحروب الإسرائيلية المختلفة، من ضمنها حرب لبنان منذ مطلع سنوات الثمانين. وكان أيضا ضابطا في وحدة النخبة "سييرت متكال" (دورية قيادة هيئة الأركان).

ولاحقا حصل على شهادة تاهيل للاخامة، وعمل رئيسا لمعهد التاهيل العسكري للتيار الديني الصهيوني، في المعهد الديني "عطيرت كوهانيم"، ونشر كتابا عن الحروب والفتاوى الدينية.

وهو يقدم أجوبة دينية على أسئلة رواد موقع "كيبا" (القلنسوة الدينية). والأجوبة الإشكالية التي ثارت حولها ردود فعل غاضبة، كانت من خلال إجابته لهذا الموقع.

التصريحات والفتاوى

الضجة التي أثرت حول تعيين كريم، وقعت في مركزها تصريحات وفتاوى وأجوبة على أسئلة دينية، كان طرحها على مدى السنوات الماضية، ومن أبرزها، كما ذكر، أنه يجيز اغتصاب "نساء العدو من غير اليهوديات"، لإشباع رغبات الجنود في زمن الحرب.

وقد صدرت هذه الفتوى في العام ٢٠٠٣، كرد على سؤال في الموقع الديني "كيبا"، وفي أوج العدوان على الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أنها صدرت على الملأ في العام ٢٠١٢، لكنها لم تحظ بالنشر الإعلامي، كما حصل في الأيام الأخيرة. واستند كريم على نص ديني جاء في أحد كتب الشريعة اليهودية، ويقول (ترجمة خاصة): "حينما تنطلق إلى حرب على أعدائك، وقد منحك الرب الهك القدرة على أسر أسرى، ورايت بين الأسرى امرأة جميلة المظهر، فرغبت بها وتأخذها لك امرأة، وتحضرها إلى داخل بيتك، لتصف شعرها وتُقلّم أظفارها، وتخلع عباءة الأسر، ثم تجلس في بيتك، تتيكى أيها وأهها، ولو على مدى شهر، وبعد ذلك تأتي إليها وتنكحها وتكون لك زوجة، وإذا لم تعد ترغب بها، فحرقها، ولكن لا تبيها ختابل المال، ولا تنكل بها، حتى وإن أرهقتك". كما نشر كريم غطاء دينيا لنهض قتل المقاومين الفلسطينيين، أو من يتم الاشتباه بهم بالنية لتنفيذ عملية، كما هو قائم بشكل خاص في الأشهر التسعة الأخيرة. كذلك فإنه تحفظ إلى درجة الاعتراض على انخراط النساء في الجيش، إذ قال "إن النساء عاطفيات سطحيات".

وأصدر كريم في العام ٢٠١١ فتوى أو تصريحاً دينياً، يرفض فيه غناء النساء في احتفالات الجيش، وحصل في أكثر من مناسبة أن قام الجيش بتعديل برامجه الفنية في احتفالات معينة، ما أثار ضجة في الشارع الإسرائيلي. وخلافا لفتاوى أشد، طالب كريم بالتعامل برفافة مع مثليي الجنس، لكن

نتائج متدنية لإسرائيل في اختبارات عالمية في الرياضيات والقراءة!

*الاختبارات أجرتها منظمة OECD بهدف كشف مستوى المؤهلات الحالية والمستقبلية في سوق العمل*إسرائيل حلت في المرتبة ٢٨ من أصل ٣٤ دولة

كما في سنوات سابقة، نتائج اليهود وفق معدل الدول المتطورة والعرب في أدنى المستويات، نتيجة سياسة التمييز

ووجد التحليل فجوات كبيرة في التحصيل بين نسبة من حصلوا على أعلى النتائج وأولئك الذين حصلوا على أدنى النتائج، ففي قراءة لغة الأم حقق ٨٪ من الممتحنين في إسرائيل أعلى النتائج مقابل ٢٧٪ حصلوا على أدنى النتائج، بواقع فجوة من ١٦ نقطة، في حين أن المعدل في OECD كان ١١٪ لمن حققوا أعلى النتائج، مقابل ١٩٪ لأدنى النتائج.

والفجوات تتسع أكثر في موضوع الرياضيات، فقد حقق ١٠٪ من الممتحنين في إسرائيل أعلى النتائج مقابل ٣١٪ حققوا أدناها، بمعنى أنهم لم يجتازوا الاختبار، في حين أن معدل من حصلوا على أعلى النتائج كان ١١٪، مقابل ٢٣٪ لمن لم يجتازوا الاختبار.

ولم يجد التحليل فوارق تذكر بين تحصيل النساء والرجال في إسرائيل، بل كانت متقاربة في جميع المستويات، وأن التأثير القائم للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية يسري أيضا على الجنسين في نفس المستوى.

ومن بين النتائج التي تضمنها تقرير منظمة OECD أن ١٨٪ من الذين أجروا الاختبار الدولي في إسرائيل، فشلوا في حل مشكلات أولية واجهتهم في اختبار الحاسوب، ويضاف اليهم ١٤٪ لم يجروا الاختبار، نظرا لعدم معرفتهم المطلقة في الحاسوب. وحسب تحليل مكتب الإحصاء المركزي، أيضا الفجوة بين نتائج العرب واليهود كانت كبيرة جدا، إذ تبين أن ٣٤٪ من المواطنين العرب ليست لديهم أي صلة بالحاسوب، مقابل نسبة ٩٪ بين اليهود، في حين أن النسبة بين اليهود المتزمتين (الحريديم) بلغت ١٤٪.

وقالت نائبة محافظة بنك إسرائيل المركزي، د. نادين بودو تراختنبرغ، تعقبيا على هذه النتائج، إن على إسرائيل أن تلمح للوصول إلى المعدل القائم في دول OECD، وأن تحقق نتائج الدول في المراتب الأولى. وأضافت أن النمو الاقتصادي في إسرائيل يرتفع بوتيرة معقولة، ولكن إسرائيل ليست قادرة على سد الفجوة مع الدول الأكثر تطورا، منذ ٢٠ عاما، كذلك فإنه لا يوجد أي تحسن في الانتاج في العمل، ونتائج البحث هذا تدل على ضرورة رفع مستوى المؤهلات من أجل تحسين مستوى الانتاجية.

ويقول زوجها، عضو الكنيست في كتلة "المعسكر الصهيوني"، مانويل تراختنبرغ، الذي كان لسنوات مسؤول توزيع الميزانيات في مجلس التعليم العالي، إن النتائج هي فشل ذريع لكل الجهاز المكلف برفع مستوى المؤهلات لدى الجمهور في إسرائيل، وعلى الدولة أن تبدأ بالاهتمام في جيل الطفولة المبكرة، لأن ما يتحدد في هذه الفترة يحدد أيضا المستقبل التعليمي، وهذا جانب مهم على ضوء أن نسبة التكاثر الطبيعي في إسرائيل، أعلى بنسبة ملحوظة مما هو قائم في الدول المتطورة.

دخله إلى منصبه في أوائل ربيع العام ٢٠١٣، كانت قد ظهرت نتائج اختبار عالمي شبيه بما نراه هنا، إلا أن بيرون فعل العكس تماما، وعمل على توسيع الفجوات بين العرب واليهود لتصل إلى نسبة ٤٠٪.

وبيّن تقرير لصحيفة "دي ماركر" استعراضها في "المشهد الإسرائيلي" في حينه (عدد ٣ تشرين الثاني ٢٠١٥)، أن وزارة التعليم في فترة الوزير بيرون، وهو مستوطن من التيار الديني الصهيوني، قد تفقت الفجوات في الميزانيات بين جهاز التعليم العربي من جهة، وأجهزة التعليم العبري، من جهة أخرى، مع تفضيل أكبر لجهاز التعليم العبري من التيار الديني الصهيوني. ووصلت الفجوات والفوارق في الميزانيات التي ترصد على مستوى الطالب إلى نسب ٢٣٪ وحتى ٤٠٪. وكانت نسبة زيادة ميزانيات الطلاب العرب أقل بكثير من تلك التي تلقاها الطلاب اليهود.

وجاء أن الميزانية العامة التي ترصد للطلاب الواحد في جهاز التعليم العبري "الديني الصهيوني"، قد ارتفعت في فترة بيرون بنسبة ١٢٪، وميزانية الطالب اليهودي في جهاز التعليم العبري الرسمي ارتفعت بنسبة ٨٪، بينما ميزانية الطالب العربي التي تعاني من تمييز تراكمي على مدى ستة عقود ونيف ارتفعت في ولاية بيرون بنسبة ٥٪ ما زاد أكثر من الفجوات. أما الفجوة الأضخم فنجدها في مرحلة التعليم الثانوي، وهي آخر مرحلة يستعد فيها الطالب إلى الحياة العملية، أو العلمية، إذ تبلغ الميزانيات لجهاز العبري بمعدل ٣١٤٠٠ شيكل، ما يعادل ٨١٣ دولارا للطالب اليهودي، أما معدل التمويل في جهاز التعليم العربي الثانوي، فإنه يهبط إلى ١٨٧٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ٤٨٤٤ دولارا، ما يعني أن الطالب العربي يتلقى ميزانية تقل بنسبة ٤٠٪ عما يتلقاه الطالب اليهودي في هذه المرحلة التعليمية.

فجوات على أساس الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية

كذلك بين تحليل مكتب الإحصاء إن أبناء الشرائح الاقتصادية الاجتماعية العالية كانت نتائجهم في الاختبارات أعلى بكثير من نتائج أبناء ذوي المداخل المنخفضة، بمعنى الشرائح الفقيرة والضعيفة، وهذا يشمل اليهود أيضا.

ويقول مكتب الإحصاء إنه كلما كانت مداخيل العائلة أعلى كان التحصيل أعلى، فعلى سبيل المثال، معدل رواتب عائلات الذين وصلوا إلى أعلى مستويات التحصيل في القراءة، كان ١٥٣ ألف شيكل، وهو ما يعادل ٣٩٦٠ دولارا، بينما معدل رواتب عائلات الذين سجلوا أدنى المستويات في القراءة كان ٨٥٠٠ شيكل، ما يعادل ٢٢٠٠ دولار.

أن الفجوات داخل الجمهور العام كبيرة جدا، خاصة على مستوى الشرائح الميسورة والغنية من جهة، والشرائح الفقيرة والضعيفة من جهة أخرى. وتبقى الفجوة بين اليهود والعرب هي الأكبر، كون أن الغالبية الساحقة من المواطنين العرب (٥٤٪) من الشرائح الفقيرة، ويضاف إلى ذلك سياسة التمييز العنصري، وحجب موارد عن الطلاب العرب، بالقدر الذي يحصل عليه الطلاب اليهود.

ففي القراءة كان معدل اليهود ٢٦٤ نقطة، وهو يلامس المعدل القائم في دول OECD - ٢٦٨ نقطة، بينما لدى العرب كانت النتيجة ٢٢٥ نقطة، وهذا قريب لأدنى تحصيل كان في دول المنظمة، ولهذا السبب فقد كان التحصيل العام في إسرائيل ٢٥٥ نقطة.

وتستفعل النتائج أكثر في موضوع الرياضيات، إذ حصلت إسرائيل على ٢٥١ نقطة، بينما المعدل القائم في دول OECD هو ٢٢٢ نقطة، ووجد مكتب الإحصاء أن تحصيل الطلاب اليهود بلغ ٢٦٢ نقطة، أي وفق المعدل، في حين أن تحصيل الطلاب العرب بلغ ٢١٢ نقطة.

وأكثر من هذا، فقد تبين من تحليل مكتب الإحصاء أن ١٣٪ من المشاركين اليهود في اختبار الرياضيات حققوا نتائج عالية جدا، بينما النسبة بين العرب ١٪ فقط. وحصل ٥٠٪ من الممتحنين العرب على أدنى النتائج، مقابل ٢٥٪ بين اليهود.

وواقع التحصيل العلمي الظاهر من هذا الاختبار العالمي، في ما يتعلق بالعرب في إسرائيل، ليس جيدا بل هنا ما هو قائم على مدى السنين، حتى وإن بدت في السنوات الأخيرة بعض المتغيرات الإيجابية المحدودة، وعادة ما نرى أن معدل تحصيل العرب في إسرائيل في اختبارات عالمية كهذه، شبيهة بتحصيل الدول النامية والفقيرة، بينما تحصيل الطلاب اليهود قريب جدا للتحصيل في شمال أوروبا.

وعلى الرغم من تقارير خبراء، وأولها تقارير صادرة عن بنك إسرائيل المركزي، تدعو إلى سد الفجوات، وعمليا وقف سياسة التمييز العنصري، لما في ذلك من فائدة للاقتصاد الإسرائيلي على المدى المتوسط والبعيد، إلا أن كل الوزارات وأولها وزارة التعليم تواصل سياسة التمييز.

وهذا ما اتضح على سبيل المثال، وكمونجود للسياسات القائمة، في التقرير الذي صدر في أواخر العام الماضي، حول توزيع الميزانيات في وزارة التعليم، وكان التقرير يتحدث أساسا عن العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، حينما كان يتولى حقيبة التعليم الوزير السابق شاي بيرون، من حزب "يوجد مستقبل"، الذي أوهم الجمهور بأنه جاء ليحدث تغييرا ملموسا في الوزارة، خاصة وأنه مع

بين بحث جديد لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، وتحليل له جرى في مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، أن مستوى المعرفة في الرياضيات وقراءة لغة الأم في إسرائيل، هو من الأدنى من بين الدول المتطورة، وهذا التحصيل المتدني حاصل أيضا على المستوى الجامعي وليس فقط المدرسي، ويعكس على مستوى المؤهلات المهنية مستقبلا.

وكما في تقارير مشابهة في سنوات سابقة، يتأكد من تحليل مكتب الإحصاء أن تحصيل اليهود وفق المعدل القائم في دول OECD، بينما التحصيل بين العرب في إسرائيل أقرب إلى التحصيل القائم في الدول الفقيرة، وهذا انعكاس لسياسة التمييز العنصري، وبرغم ذلك فإن إحصائيات جديدة أصدرها مكتب الإحصاء دلت على ارتفاع كبير في نسبة العرب الحاصلين على الأعداد الجامعية الثالثة.

ويستند البحث إلى اختبارات تجري في الدول الـ ٣٤ الأعضاء، ولكن منظمة OECD ذاتها توسع نطاق الاختبار إلى دول خارج المنظمة.

وفي إسرائيل وحدها شملت الاختبارات في الرياضيات وقراءة لغة الأم، شريحة نموذجية تضم ٦٤٠ شخص من أعمار تتراوح ما بين ١٦ إلى ٦٥ عاما. والهدف من هذه الاختبارات والبحث الذي يليه، هو فحص مستوى المؤهلات في مواضيع أساسية للتقدم في سوق العمل، إذ أن مثل هذه المواضيع يصطدم فيها الانسان يوميا، حيث يضاف إلى هذه الاختبارات فحص مدى المعرفة الأولية بتشغيل الحاسوب.

وقال أحد مسؤولي قسم التعليم في منظمة OECD، وليام تورن، في مؤتمر صحافي عقد في تل أبيب، مع الإعلان عن نتائج الاختبارات في إسرائيل والدول الأخرى، إن المسائل الحسابية التي تضمنتها الاختبارات بمستويات مختلفة لم تكن معقدة، بل كانت أسئلة تهدف إلى فحص مدى المعرفة الأساسية في الرياضيات والمسائل الحسابية، وهي من المسائل التي قد يصادفها الانسان يوميا في حياته.

وحسب نتائج الامتحانات في إسرائيل تبين أن ٣١٪ من الذين شاركوا في الاختبارات سجلوا علامات سقوط، (لم يجتازوا علامة الحد الأدنى للنجاح)، بينما بلغت نسبة السقوط في اختبارات القراءة ٢٧٪. وجاءت مرتبة إسرائيل في جدول النتائج في المرتبة ٢٨ من أصل ٣٤ مرتبة، وحصلت إسرائيل على ٢٥١ نقطة بينما المعدل القائم في دول OECD كان ٢٦٣ نقطة.

الفجوات بين اليهود والعرب

وأجرى مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي فصحا دقيقا للنتائج ليتبين

بمناسبة مرور سنة على الاتفاق النووي مع إيران

اثان من كبار الخبراء الأمنيين الإسرائييين: إيران الدولة الوحيدة التي من المحتمل أن تمتلك القدرة على تهديد وجود إسرائيل!

*"صحيح أن التهديد النووي تأجل لبضع سنوات لكنه سيعود إلى جدول الأعمال بخطورة أكبر عندما سترفع القيود عن البرنامج النووي الإيراني"!

قال اللواء احتياط يعقوب عميدور، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي في إسرائيل وأحد أقرب المستشارين الأمنيين لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إن إيران هي الدولة الوحيدة التي من المحتمل أن تمتلك القدرة على تهديد وجود إسرائيل. وأكد أنه يتعين على إسرائيل الاستعداد لإزالة هذا الخطر بنفسها لو تحقق هذا الاحتمال، وفي الوقت عينه تجنيد الولايات المتحدة للانضمام إلى هذا الجهد الكبير.

وجاءت أقول عميدور في سياق مقال نشره في نهاية الأسبوع الفائت بمناسبة مرور سنة على الاتفاق النووي بين الدول الست الكبرى وإيران حول البرنامج النووي الإيراني.

وكتب عميدور، قبل سنة وقع الاتفاق النووي مع إيران. ومن المفيد توقيمه بعد سنة، وبالتأكيد بعد أن تضح خلالها أن الإيرانيين يلتزمون بما اتفق عليه الأطراف. لقد اعتقدت يوم توقيع الاتفاق أن الولايات المتحدة ضيقت فرصة تاريخية بتنازلاتها، وأنها لم تستغل تفوقها الواضح منذ بداية المفاوضات من أجل التوصل إلى إنجازات أكثر أهمية. لقد كان في الإمكان التوصل إلى اتفاق أفضل بكثير في كل ما يتعلق بتفكيك قدرات إيران النووية، وكذلك في الكفاح من أجل منع تحول دول أخرى إلى دول نووية في المستقبل. كانت إيران هي الطرف الضعيف الذي يحتاج إلى اتفاق، لكن الولايات المتحدة لم تستغل بصورة صحيحة الأوراق التي كانت لديها. لا جدوى من الدخول في تحليل أخطاء الولايات المتحدة التي أدت إلى شعورها بضرورة التوصل إلى اتفاق. وفي المقابل أدرك الإيرانيون أن الولايات المتحدة لا تملك خياراً آخر غير الاتفاق. وهكذا تحولت موازين القوى في المفاوضات الى جانب إيران، وعرف مندوبوها كيف يستغلوا ذلك بصورة مثيرة للتعجب.

ومضى قائلاً: في الاتفاق حققت الولايات المتحدة هدفاً كبيراً مباشراً: تعهدت إيران بإخراج معظم اليورانيوم المخصب الذي لديها (كميات تكفي لصنع ٤ قنابل). وقد فعلت ذلك وأبقت لديها كميات صغيرة من المواد المخصصة، من الآن وحتى نهاية فترة الاتفاق (أو حتى يجري خرقه قبل ذلك). بالإضافة إلى ذلك، الاتفاق قضى في الوقت الراهن حتى الآن على القدرة الإيرانية لإنتاج البلوتونيوم وتطوير مسار بديل لصنع السلاح النووي.

إن التنازل الأميركي في المفاوضات كان جوهرياً، فبدلاً من المطالبة بتفكيك القدرة الإيرانية، غير الأميركيون توجههم بصورة مطلقة، وأبقوا في يد الإيرانيين كل القدرات التي كانت لديهم في مسار تخصيب اليورانيوم ولكن بحجم أصغر، وأعلنوا أنهم سيراقبونه مراقبة شديدة. في هذه الأثناء لا يبدو أن الرقابة شديدة بل بالعكس. والأخطر من ذلك أن الاتفاق سمح للإيرانيين بالتقدم في مجالين مهمين هما علاقة بالمستقبل النووي: يستطيعون مواصلة تطوير الجيل الجديد من أجهزة الطرد المركزي للتخصيب، وهذا الجيل الجديد الذي في نهاية فترة البحث والتجربة (التي ستستغرق تقريباً الوقت الذي يستغرقه الاتفاق) سيتيح لهم التخصيب بحجم يفوق ١٠ إلى ٢٠ مرة ما يستطيعه الجيل الحالي، وهم يستطيعون مواصلة تطوير الصواريخ الثقيلة والبعيدة المدى.

وبإي هذا الخبر الأمني، لا تستطيع إسرائيل أن تبقى لامبالية حيال نتائج الاتفاق. وقد تضح في وقت لاحق أن الولايات المتحدة مصرّة على عدم استخدام الخيار العسكري بخلاف تعهداتها، ولذا يتعين على إسرائيل أن تكون مستعدة للقيام بنفسها بما هو مطلوب - إذا توجهت إيران نحو القنبلة، إن إخفاء مجريات المفاوضات من إسرائيل، والتراجع عن التعهدات التي قدمت لها، والنتائج في نهاية المفاوضات، تبرر تشاؤم المشائمين في القدس. ومن المحتمل أن تكون هناك الآن فرصة لتغيير نظرة واشنطن، ومن أجل ذلك، يجب على إسرائيل أن تقيم منظومة عمل وثيقة مع الإدارة الجديدة التي ستبدأ العمل بعد نصف سنة في الولايات المتحدة، ومن المفيد تشكيل مجموعات عمل مشتركة، مهمتها الكشف عن أي خرق للاتفاق ووضع قوانين اللعبة الملائمة عند حدوث ذلك، أو عندما تبدأ إيران في بناء قوة نووية بعد انقضاء فترة الاتفاق. بالنسبة لذلك قال إفرام كام، وهو باحث في معهد "دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، إنه بالإضافة لإسرائيل لا توجد أخبار جيدة بعد مرور سنة على الاتفاق النووي مع إيران. وأضاف: صحيح أن التهديد النووي تأجل لبضع سنووات، وذلك على افتراض أن إيران ستلتزم بالاتفاق، لكنه سيعود إلى جدول الأعمال بخطورة أكبر عندما سترفع القيود عن البرنامج النووي الإيراني.

وكتب كام: اليوم يكون قد مر عام على الاتفاق النووي مع إيران. ويبدو أنه لن يجري الاحتفال بهذه المناسبة في الولايات المتحدة الإدارة الأميركية مقتنعة بالاتفاق لكنه يثير انتقادات واسعة خاصة في الحزب الجمهوري، ومن جانب خبراء كثر. وفي إسرائيل والسعودية الرأي السائد هو أن الاتفاق سيبرغ أحلامه على بنود إيجابية، لأنه لا يضمن أن إيران لن تصل إلى سلاح نووي.

في نظر الإدارة الأميركية، الاتفاق سيخترع مع تطورات المشروع النووي، في هذه الأثناء تلتزم إيران بشروط الاتفاق، وقد نفذت المطلوب منها بتقليص برنامج تخصيب اليورانيوم، وإحداث تغيير جوهري في مفاعل المياه الثقيلة، وتشديد الرقابة على المنشآت. وهذا السلوك كان متوقعا. والرأي السائد أن إيران لن تسارع إلى خرق الاتفاق، لأن خرقاً كبيراً له سيؤدي إلى عودة العقوبات، والمشكلة ستبرز بعد مرور ١٥ عاماً عندما سيسمح لإيران وفقاً للاتفاق بتطوير برنامج كبير لتخصيب اليورانيوم من دون قيود، وحتى تخصيب يورانيوم من نوعية عسكرية. لقد اعترفت الرئيس أوباما أنه في مثل هذا الوضع فإن زمن القفزة نحو السلاح النووي من لحظة اتخاذ القرار سيكون صغراً، وهذا لا يمنع احتمال أن تحاول إيران التفرغ نحو سلاح نووي قبل زرع القيود. وتابع: من تزال إدارة أوباما تريد الاقتناع بأن الاتفاق إنجاز تاريخي سواء بتقليصه للخطر النووي الإيراني أم بتشجيع القوات المعتدلة في إيران. لكن الإيرانيين لا يساعدونها في ذلك، إذ تواصل إيران علناً تطوير برامج للصواريخ هي الأكبر في الشرق الأوسط، وتخرق قرار مجلس الأمن. وتواصل أجهزة الاستخبارات الأميركية تعريف إيران على أنها الدولة الأكثر تورطاً في الإرهاب من خلال الاستعانة بحزب الله وتنظيمات أخرى. وإيران متورطة بعمق في الحرب الأهلية في سورية وفي صراع القوى في العراق بخلاف مصالح الولايات المتحدة الأميركية. كما أن الجناح الراديكالي في النظام برئاسة الزعيم خامنئي والحرس الثوري، هو الذي يسيطر على إيران ويعمل على منع ازدياد قوة القوى الأكثر اعتدالاً فيها. وهو الذي يمنع بدء حوار بين إيران والإدارة الأميركية ويعمل على حصره بالمسألة النووية. وفي هذه الأثناء توطئ إيران علاقاتها مع روسيا - عبر تنسيق التورط في القتال في سورية، وعبر اتصالات تتعلق بصفقات كبيرة للسلاح، ومن أجل الاستعانة بروسيا لتطوير بنية تحتية نووية مدنية.

لكن إيران لا تحتفل. فالسبب الأساس الذي دفع إيران إلى الاتفاق هو الحاجة الملحة إلى التخلص من العقوبات الاقتصادية كمتاح للتخفيف من الضائقة الاقتصادية. وبالفعل، أدى رفع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي إلى تسهيلات مهمة، زيادة استخراج النفط وتصديره، توقيع اتفاقات مع شركات أجنبية من أجل بدء عملها، زيادة الاستثمارات الأجنبية في إيران إلى أكثر من ٣ مليارات دولار، المصارف الإيرانية وسعت نشاطها الدولي، شراء إيران نحو ٣٣٠ طائرة ركاب - لكن هذا لا يكفي، إذ توقعت إيران أن تكون الحصيلة الاقتصادية أسرع وأكثر أهمية وهذا الأمر لم يحدث.

هناك عدة أسباب لذلك، جزء من الضائقة الاقتصادية ليس سببه العقوبات بل تخلف النظام الاقتصادي الإيراني والسياسات الاقتصادية الفاشلة والفسادة. ومن أجل الانخراط من جديد في النظام العالمي فإن إيران مطالبة بتنفيذ تغييرات في جهازها المالي والمصرفي وفي قطاع الأعمال لجعلها تتلاءم مع المعايير الغربية، وهذا لم يحدث حتى الآن. لأنه في إطار الاتفاق هناك بعض العقوبات - تلك المتعلقة بمنظومة الصواريخ، ومساعدة الإرهاب وخرق حقوق الإنسان - لم ترفع.

وختم هذا الخبر الأمني قائلاً: بالنسبة لإسرائيل لا توجد أخبار جيدة. صحيح أن التهديد النووي تأجل لبضع سنووات، وذلك على افتراض أن إيران ستلتزم بالاتفاق، لكنه سيعود إلى جدول الأعمال بخطورة أكبر عندما سترفع القيود عن البرنامج النووي الإيراني، وفي هذه الأثناء ثمة حقيقة خطيرة هي قبول الولايات المتحدة استمرار برنامج الصواريخ الإيرانية وقبولها استمرار إيران في بناء منظومة حزب الله الصاروخية وتجديد دعمها لحركة "حماس"، وكذلك حقيقة استعداد روسيا لتوقيع صفقة سلاح كبيرة مع إيران، وهذا منعه أيضاً مجلس الأمن حتى سنة ٢٠٢٠.



اليهود الشرقيون، التوموضع يميناً.

جدل حاد في إسرائيل بشأن تقرير "لجنة بيظون" حول اليهود الشرقيين:

تحليلات: اليمين الإسرائيلي المتطرف يسعى إلى استمالة جمهور الشرقيين لدعمه انتخابياً!

*منتقدو التقرير: اليهود في الدول العربية عاشوا في ظل تعايش مع المسلمين

ولم يتعرضوا لملاحقة سياسية أو تكليل كما تعرض اليهود في أوروبا*

أما وزيرة الثقافة، ميري ريفغف، وهي يهودية شرقية تقود حرباً صروساً ضد النخب الثقافية الأشكنازية، فقد اعتبرت تقرير اللجنة مسانداً لها في تحقيق العدالة الثقافية في إسرائيل، واستحضار الثقافة الشرقية التي تم إقصاؤها في العقود الماضية، واعتبرت العام ٢٠١٦ بداية العصر الذهبي للثقافة الشرقية في إسرائيل.

وعقب يوسفي بيونا وهو باحث يهودي من أصل عراقي وعضو كنيسة من حزب العمل ("المعسكر الصهيوني")، بأن أهمية اللجنة تكمن في كشفها للغبخ التاريخي الذي لحق باليهود الشرقيين وثقافتهم وتغييب هذه الثقافة في جهاز التعليم في إسرائيل.

توجهات المعارضين

انتقد الصحافي والكاتب الشرقي من أصل مغربي دانيال بن سيمون بشدة تقرير "لجنة بيظون"، واعتبر بن سيمون الذي شغل في السابق منصب عضو كنيسة عن حزب العمل، أن التقرير يصب في إطار المصلحة السياسية لوزير التربية نفتالي بينيت الطامح لتولي منصب رئاسة الوزارة، ويسعى عن خلال إقامة اللجنة وتبني توصياتها إلى استمالة جمهور الشرقيين لدعمه انتخابياً، وقال إن أعضاء اللجنة ورئيسها وقعوا في فخ بينيت.

وانتقد بن سيمون، مثلاً، أن يتم تشبيه واقع اليهود الشرقيين في المغرب مع واقع اليهود في أوروبا معتبراً أن البحث عن تماه في الرواية بين الواقعيين يشوه واقع اليهود الشرقيين في المغرب، واعتبر أن اللجنة تسرد سردية وهمية عن الشرقيين في إسرائيل في محاولة لإجارة السردية اليهودية الأشكنازية، خاصة وأن اليهود في المغرب عاشوا في ظل تعايش مع المسلمين ولم يتعرضوا لملاحقة سياسية أو تكليل كما تعرض له اليهود في أوروبا.

كما انتقد الباحث الإسرائيلي نتان إفراطي، المتخصص في دراسة اليهود الشرقيين، إقامة اللجنة من الأساس وتوصياتها، واعتبرها مجرد أداة سياسية لوزير التربية للحصول على تأييد سياسي، وشدد على أنه لا حاجة لجنة من أجل كتابة تقريرها، فالجامعات الإسرائيلية ومراتب البحث تدرس بشكل مكثف اليهود الشرقيين، وفي وزارة التعليم هناك مركز أبحاث يعمل على دمج مواد دراسية حول اليهود الشرقيين في مناهج التعليم، ووزير التعليم ليس بحاجة إلى لجنة من أجل تعزيز سردية الشرقيين في مناهج التعليم.

ورأى الإعلامي رون كحليسي أن توصيات اللجنة هامة، ولكنه وضع علامات سؤال حول إمكانية تحقيقها، كما انتقد توصيات ومضمون التقرير، في تفاصيله عن جوهر اليهودية الشرقية، معتبراً أن تعزيز تجاهل عدة حقائق عن اليهودية الشرقية وذلك في سعيه للمقارنة مع اليهودية الأوروبية، فمثلاً الهوية الشرقية هي هوية تعايش وشراكة وليست هوية ضحية وهولوكوستية، وهي ثقافة ما تزال حية ونباضة وليست فولكلوراً وتراثاً.

وقال محلل الشؤون التعليمية في القناة التلفزيونية العاشرة، عمري منيف، إن اللجنة أخطأت هدفها ومصيرها المشلل، واعتبر أن اللجنة كتبت توصياتها دون أن تحدد مصادر الميزانية لهذه التوصيات فلم يرافق عمل اللجنة متخصص في الشؤون الاقتصادية، خاصة وأن اللجنة زجت بكل التوصيات في ملعب وزير التعليم، وهو غير قادر وحده على تنفيذ هذه التوصيات، وهناك شك في أن تتوفر الميزانيات اللازمة لتنفيذها، ورأى أن أعضاء اللجنة تصرفوا وكأن كل شيء ممكناً فكانت توصياتهم جارية وشاملة، والكل يعرف أنه لا يمكن تطبيقها كلها وليس فقط لاعتبارات مالية، فتوصيات اللجنة تمس بالحرية الأكاديمية عندما تقرر للجامعات ما عليها أن تدرس وأي كليات تقيم وأي طاقم تقبل، وهذا لن تقبله الجامعات التي تقرر سياساتها حسب اعتبارات أكاديمية أو مالية، وليس حسب اعتبارات اللجنة. كما أن اللجنة تعيد إلى السطح هوية كل صاحب منصب هل هو شرقي أو أشكنازي، بدلا من بناء سردية مشتركة.

كما شكك خبراء في قدرة وزير التربية والتعليم على تنفيذ التوصيات المقترحة، حيث اعترف الأخير بأنه لم يتوقع أن تكون التوصيات شاملة وكبيرة.

ويعتقد الخبراء أن هنالك عائقين أمام تنفيذ الخطة، أولا، معارضة مؤسسات التعليم العالي التي لن تقبل التدخل في شؤونها الأكاديمية والمالية والذي تعتبره انتهاكاً للحرية الأكاديمية، وثانياً، العائق المالي، حيث يذكر الخبراء خطتين كبيرتين بادر لهما وزير التربية والتعليم الحالي (هما خطة إضافة مساعدة ثانية لرياض الأطفال، وخطة تقليل عدد الطلاب في الصفوف) وخاص من أجلهما حرباً صروساً للحصول على ميزانية من وزارة المالية وصلت إلى مليار شيكل، وتساءلوا من أين سيحصل الوزير على ميزانية تفوق ميزانية هاتين الخطتين، خاصة وأن اللجنة تطالب بأن تكون ميزانية تطبيق توصياتها ضمن الميزانية الأساسية للوزارة.

ينتجده التلفزيون التريوي، يكون تصحيحاً لمسلسل "عمود النار" المشهور.

ثالثاً، تمثيل لأكاديميين شرقيين في مجلس التعليم العالي، وهو المجلس المسؤول عن وضع السياسات العامة للمشهد الأكاديمي في إسرائيل.

رابعاً، تشكيل جسم يتابع إدخال مساقات تعليمية حول الشرقيين في الجامعات ويكون تابعة للجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس لتعليم العالي، وهي أهم لجان مجلس التعليم العالي والمسؤولة عن وضع السياسات المالية والأكاديمية للجامعات والكليات الأكاديمية في إسرائيل.

خامساً، إقامة مراكز أبحاث متخصصة ببحث اليهود الشرقيين، وإقامة كليات خاصة في الجامعات متخصصة باليهود الشرقيين، ضمن كليات العلوم الإنسانية.

سادساً، إقامة متاحف تهتم بكل مجموعة يهودية شرقية، تاريخها وتراثها، بالإضافة إلى إقامة متحف مركزي موحد لكل المجموعات اليهودية الشرقية.

سابعاً: تنظيم رحلات تعليمية للأندلس، المغرب ودول البلقان للتعرف على العذور وتاريخ اليهود الشرقيين.

ثامناً: تخليد شخصيات مركزية في اليهودية الشرقية، من خلال إطلاق أسمائها على الشوارع، المؤسسات والمدارس.

كما أوصت اللجنة بإقامة مؤسستين، مثل "السلطة الرسمية للتربية ومناهج التعليم"، التي تهدف إلى إعداد المناهج حول اليهود الشرقيين في مناهج التعليم الرسمية، وإقامة "الإدارة لتعزيز تراث يهود الأندلس والشرق" تعمل على نطاق أوسع من مناهج التعليم، وأوضح التقرير أن الميزانية لتنفيذ توصيات التقرير تصل إلى مليار ومئتين وخمسين مليون شيكل لمدة خمس سنوات، أي بمعدل ٢٥٠ مليون شيكل كل سنة، على أن تكون هذه الميزانية جزءاً أساسياً من ميزانية الوزارة وليست ملحقاً لها وطارئاً عليها.

وفي أعقاب نشر تقرير اللجنة وتوصياتها، ثار نقاش في المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض لتوصياتها، فالمدويون اعتبروا تقرير اللجنة تصحيحاً للظلم التاريخي الذي لحق باليهود الشرقيين وثقافتهم قبل قيام الدولة من خلال تغييب دورهم في المشروع الصهيوني، وبعد قيام الدولة في جهاز التربية والتعليم، واعتبروا تقرير اللجنة لحظة تاريخية للاعتراف بهذا الغبن التاريخي وتصحيحه وبناء هوية إسرائيلية جديدة تضم في جنباتها الخصوصية الشرقية وسردية اليهود الشرقيين.

في المقابل انتسم المعارضون للجنة إلى قسمين: الأول اعتبر أن توصيات اللجنة جارية وكبيرة ويصعب تحقيقها، وما هي إلا علاقات عامة لوزير التربية والتعليم في سعيه لجذب مؤيدين من الجمهور الشرقي، حيث أن تنفيذ التوصيات شبه مستحيل بسبب التكلفة الكبيرة التي يحتاجها، أما التوجه المعارض الثاني فقد اعتبر أن التقرير فيه توصية للتاريخ الصهيوني من جهة، وتشويه لثقافة الشرقيين من جهة ثانية.

توجهات المؤيدين

في افتتاحية انشأتها صحيفه "هارتس"، باركت الصحيفة ذات التوجهات اليسارية الليبرالية توصيات "لجنة بيظون"، واعتبرتها مرحلة هامة في فتح النقاش العمومي حول تمثيل شرائح مختلفة في المجتمع الإسرائيلي في جهاز التعليم الرسمي.

كما اعتبر الكاتب الشرقي مئير بوغالغو أن قرارات اللجنة عادلة وشجاعة وتضع تراث اليهود الشرقيين في مكانها الصحيح، وخاصة في جهاز التعليم الرسمي والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.

وفي نفس الاتجاه كتب محلل الشؤون الشرق أوسطية في صحيفة "هارتس"، تسفي برئيل، مقالاً اعتبر فيه تقرير بيظون من أهم الوثائق في تاريخ دولة إسرائيل، حيث إنه يحمل في جنباته اعترافاً بالحضارة العربية والإسلامية كسياق نشأت فيه الثقافة اليهودية الشرقية، حيث أن الهوية الشرقية تبدأ باللغة العربية، واعتبر أن تقرير "لجنة بيظون" هو إعادة تعريف للهوية الإسرائيلية وهوية دولة إسرائيل، من خلال استحضار ثقافة الشرق إلى داخل هذه الهويات عبر الاعتراف الرسمي بها في جهاز التعليم الرسمي، وقال برئيل إن التقرير: "يدعو إسرائيل للمصالحة مع ثقافة يهودية اعتبرتها متدنية (الشرقية)، ويمكن أن تفتح الطريق إلى (المصالحة) مع ثقافة تعتبرها معادية (العربية)، ويعطي الشرعية لإلغاء الخوف من الثقافة الشرقية العربية".

كما رجب بقرارات وتوصيات اللجنة أدباء وسياسيون شرقيون يرون في الهوية الشرقية مركباً أساسياً في عملهم السياسي والأدبي والثقافي، فمثلاً اعتبر الموسيقار أفهوه مدينا أن قرارات اللجنة تساهم في إلغاء الشعور لدى اليهود الشرقيين بأنهم عبء على الدولة إلى ناحية أنهم شركاء في المشروع السياسي وبناء الدولة.

أكدت غالبية ردود الفعل على التقرير الذي صدر في إسرائيل أخيراً وتناول موضوع التعايش مع تراث اليهود الشرقيين في جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي على أن هذا التقرير أعاد إلى مقدمة الأجدنة الإسرائيلية موضوع التمزق الطائفي- الإثني في المجتمع الإسرائيلي (بين شرقيين وأشكناز) بعد أن سيطر لفترة طويلة الاعتقاد بأن المجتمع في إسرائيل تجاوز أو على الأقل غيب هذا الانقسام الطائفي تحت الميخنة.

كما أكدت أن هذا التقرير جاء في إطار توجهات اليمين في إسرائيل لتغيير النخب القديمة من خلال التسترت بغاية "تحقيق العدالة الثقافية".

ويمكن القول إنه منذ حملة الانتخابات العامة الأخيرة (٢٠١٥) تحديداً عاد هذا الانقسام الطائفي إلى السطح بقوة منذكر المجتمع اليهودي بحدته كما كانت عليه في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين الفائت، عندما شهد هذا الانقسام تصريحات وانقسامات سياسية حادة في تلك الفترة.

ففي حملة الانتخابات الأخيرة عادت هذه القضية بقوة إلى النقاش العمومي بسبب تصريحات أطلقت خلالها ولا تزال تطلق حتى الآن ضد ثقافة الشرقيين، وفي المقابل رفعت حركة "شاس" الدينية الشرقية شعار "الشرقي يصوت للشرقي" خلال الحملة الانتخابية، كما جاء تعيين ميري ريفغف اليهودية ذات الأصول الشرقية وزيرة للثقافة لتعزيزها لهذا الانقسام، فقد رفعت لواء مشروع تغيير النخب الثقافية القديمة (أي الأشكنازية "اليسارية")، ولواء إدخال الثقافة الشرقية إلى مركز المشهد الثقافي الإسرائيلي لتحقيق ما تسميه "العدالة الثقافية"، مما أثار حرباً ثقافية في إسرائيل، سوقتها الوزيرة ونخب شرقية على أنها صراع بين الثقافة الغربية الأشكنازية والثقافة الشرقية اليهودية.

في هذا السياق جاءت "لجنة بيظون" لتعطي بعداً آخر لهذا الانقسام والنقاش حول الهوية الإسرائيلية.

وقد بادر وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، رئيس حزب "البيت اليهودي" الصهيوني الديني، إلى إقامة لجنة بهدف فحص دمج تراث اليهود الشرقيين في جهاز التعليم الرسمي، وتوجه بهذا الخصوص إلى الشاعر اليهودي الشرقي إيرز بيظون (مغربي)، لرئاسة اللجنة التي سميت "لجنة بيظون لتعزيز تراث يهود (يهودية) الأندلس والشرق في جهاز التربية والتعليم".

وبدأت هذه اللجنة أعمالها في شهر شباط ٢٠١٦ وسلمت تقريرها النهائي إلى الوزير في أواخر حزيران الماضي.

ووصل حجم التقرير إلى ٣٦٠ صفحة، وقابلت اللجنة ١٢٠ متخصصاً في مواضيع مختلفة متعلقة بعمل اللجنة بالإضافة إلى مؤسسات ذات صلة بالموضوع.

وأصدرت اللجنة نوعين من التوصيات: توصيات تتعلق بدمج الشرقيين في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وتوصيات تتعلق بدمج تاريخ وسردية اليهود الشرقيين في مناهج التعليم الرسمية. وتوصية للجنة لكل مجال توصيات خاصة به.

كما أوصت اللجنة بإنتاج سلسلة أفلام وثائقية عن تاريخ ودور اليهود الشرقيين في المشروع الصهيوني، وأوصت تحديداً بإنتاج حلقات تلفزيونية باسم "عمود النار الشرقي"، على غرار الحلقات الوثائقية "عمود النار" التي ادعت اللجنة بأنها تجاهلت دور الشرقيين في المشروع الصهيوني.

في مقدمة التقرير كتب رئيس اللجنة بيظون: "إن التيار المهيمن في الشكل الإسرائيلي لا يعترف بالهوية الشرقية، وبسبب تصوره هنالك تشكل إسرائيلي نابغ من أيديولوجية بوتقة الصهر، (بمعنى) بناء هوية الصابرا الجديد، نظيفاً من كل مبرزة للمنفي، ومتنازلاً برغبة عن التشكل اليهودي (مقابل الإسرائيلي الصابرا). لذلك فإن التشكل المهيمن أخذ لنفسه التعامل مع الشرقيين كمن يصرّون على التنازل عن حالة المنفى (أي عن جذورهم وتاريخهم)".

ويضيف بيظون في مقدمة التقرير: "يطلب يهود الأندلس والشرق تعبيراً عن التشكل الشرقي الخاص بهم، ولا يبالغ إذا قلنا إننا صنعنا أمام قلة التطرق إلى الهوية اليهودية الشرقية في جهاز التعليم الرسمي وغير الرسمي، في فحص عميق للوضع القائم في مناهج التعليم يتضح أن ثمة نقصاً كبيراً (هوية وتاريخ اليهود الشرقيين) في كل مجالات التعليم، في البحث الأكاديمي، التاريخ، الأدب، الفكر، تعليم المواطنة، وفي التعليم الرسمي وفي التعليم الديني الرسمي".

توصيات اللجنة

قدمت "لجنة بيظون" توصيات عامة، يدور حولها التقرير كله، وأهمها: أولاً، تعديل مناهج التعليم في جهاز التعليم الرسمي، بحيث تشمل إدراج الدراسة الإلزامية لأدباء وشعراء شرقيين، وتعليماً إلزامياً لتاريخ اليهود الشرقيين ويهود الأندلس.

ثانياً، إنتاج مسلسل تلفزيوني وثائقي بعنوان "عمود النار الشرقي"،

حول جدلية مضمون وأسلوب الخطاب السياسي العربي في الداخل والقدرة على التغيير

بقلم: أمل جمال (*)

هناك من ينادي بالفصل بين العمل السياسي الوطني والمدني مدعياً بأن العمل البرلماني يجب أن يفضل المدني تاركاً العمل الوطني إلى سياقات أخرى كما أن هناك من يحتج على أسلوب بعض النواب العرب، دون الاختلاف معهم في مضمون ما يدلون به. هؤلاء يدعون بأن أسلوب بعض النواب مستفز وبالتالي محدود في القدرة على إيصال مطالبهم المحقة بالشكل اللائق للمجتمع اليهودي والحكومة.

لا أخفي عليكم أنني من بين الذين يدعون بأن هناك مستويات للعمل السياسي ويجب أن نخطط له ونفصل بين أهدافه بحسب مصالحنا. إلا أن البعض أخذ هذا الفاصل إلى مستويات لم تكن مقصودة ولا يمكن أن تستوفي القوة الكامنة في العمل السياسي، ومطالبه النواب العرب الاكتفاء بالمطالب المدنية هي اقتصار لشرعيتنا السياسية كإبناء وبنات الشعب الذي تحاول المؤسسة الحاكمة تغييره عن الواقع وتحصرنا في هوية مدنية تحدد معالمها هي. كما أن التركيز على الأسلوب فقط فيه تعقيب للواقع القمعي الإسرائيلي ومحاولات لسحب الشرعية عن القيادات العربية.

إن الفصل بين الوطني والمدني في العمل السياسي هو في أساسه فصل تحليلي إدراكي لا يمكن أن يتوفر على أرض الواقع بشكل كامل، وذلك لأن الهمم الوطني يؤثر العمل السياسي المدني ويعطيه مبرته الخاصة، كما أن المدني يعطي العمل السياسي الوطني الإمكانية للتعبير عن نفسه بشكله الحقيقي كما يراه صحباً.

نحن ندعي بأن هناك إجحافاً بحقنا، وهذا الإجحاف مدني ولكنه مبني على هويتنا الوطنية. لهذا نحن نطالب بحقوق مدنية على أساس هويتنا العربية الفلسطينية، وحقوقنا مهزومة ومهمشة ومنتهكة على هذا الأساس. ومن جهة أخرى نطالب بحقوق مدنية متساوية بالرغم من هويتنا ومن أجل الحق في الحفاظ أديها - شرعتها كجزء لا يتجزأ من هويتنا المدنية التي تحاول السلطة اختصارها في هوية مبتورة وخاضعة لهوية الأغلبية اليهودية في البلاد والتي تنفي حقنا على المكان والزمان الذي نعيشه.

من الصحيح أنه لا يمكن تحرير فلسطين من طبعية المجتمع الكنيست، ولا يمكن حل قضايا تتعلق ببطانة المجتمع العربي الداخلية من على منصة البرلمان الذي يمسن القوانين المحللة بحق هذا المجتمع. إلا أنه لا بد من التأكيد أن هذه القوانين التمييزية تسنن ليس لكوننا مواطنين عاديين وإنما لكوننا عرباً فلسطينيين وجزءاً من شعب كامل لا تريد له الحكومة الإسرائيلية أن يتواجد أو أن يتحرر. لهذا لا يمكن ولا يجوز انتقاص هذا الموضوع من مدنيته، ومن هنا يجب التأكيد على كونها ذات طابع خاص بدون أن تقع في طيب الانزواء والانغلاق بل من خلال المطالبة بإحداث تغييرات في المدنية الاسرائيلية لتتماشى مع هويتنا وليس العكس.

إن منظومة الحقوق ليست معطى مسلماً به ومتواجداً في نصوص أو قوانين جاهزة، إنها عملية مستمرة من الصياغة تعبر عن ديناميكية المجتمع ومنظومة الحقوق هي انعكاس لما تم صياغته بناء على علاقات القوة القائمة في ظرف تاريخي محدد ومن الصعب تغييرها دون تغير علاقات القوة التي صاغتها. من هنا فإن القانون الإسرائيلي وتعريفه للحقوق أعطى أفضلية بنوية لحقوق الأغلبية اليهودية وما تفسيراها المحاكم الإسرائيلية للقانون إلا بمثابة تثبيت وتعيق وتجزير لاحقية الأغلبية اليهودية في البلاد على المكان والزمان والموارد. إن البنية الذهنية والإدراكية المبنيطة في القانون الإسرائيلي تقترض وجود المجتمع والتاريخ اليهودي قبل منظومة المواطنة الإسرائيلية، وهذا ما يتضمنه قانون العودة الإسرائيلي. لهذا فكل تفسير للقانون يؤكد ثابوية العرب وتبعيتهم للدولة المتماهية مع رؤية اليهود لأنفسهم وللبلاد.

هذا هو لب الصراع الذي يجب أن تتم إدارته ويتلخص في التصادم بين تغليب الهوية اليهودية في القانون على المفهوم الحقيقي للمدنية التي لا هوية إقصائية لها، ولا يمكن أن تقصر نفسها على جزء من المواطنين واستثناء غيرهم. إذا ما كانت حقيقية، فالمواطنون هم من لهم الحق في أن تكون لهم حقوق، وهذه الحقوق لا يمكن إلا أن تكون متساوية إذا أردنا الحديث عن المعنى الجوهري للمواطنة. هذا هو هدف ممارسة المدنية وهي تحقيق الحقوق بناء على الحق في أن تكون للمواطنين حقوق ولهم السيادة على الدولة، هذا يعني بأن العمل السياسي المدني يهدف لإزالة العوامل التي تحجب الحقوق عن من لهم الحق في أن تكون لهم حقوق والمجحف بحقوقهم. هذا العمل يمكن أن يدار من خلال التنازل داخل منظومة الحقوق حتى وإن كانت لا تستوفي الشروط الأساسية بسبب انحيازها لمجموعة معينة من المواطنين.

من الصحيح القول بأنه لا يوجد خطاب مدني غير قومي في إسرائيل وذلك لأن الخطاب "المدني" الإسرائيلي هو يهودي والطابع ولهذا هو مجحف بحق كل من هو ليس يهودياً، خاصة إن كان فلسطينياً. من جهة أخرى فإن ادعاء الديمقراطية إسرائيلي، هو المنصة التي من عليها يمكن توضيح التناقض القائم بين الخطاب المدني الديمقراطي والخطاب "المدني" الإسرائيلي. هذا يجعل البرلمان والحيز العام الإسرائيلي مساحة يجب العمل من خلالها لأجل توضيح الصورة المتناقضة في



تظاهرة عربية في الرملة احتجاجاً على سياسة هدم البيوت.

الحكومة الإسرائيلية تواجه الضائقة السكنية لدى العرب بسياسة تنطوي على تصعيد عمليات هدم المنازل!

كسلطة تنشغل دوماً بإطفاء الحرائق. من أجل ذلك يجب أن ينفذ بشكل واسع القرار الحكومي رقم ٩٢٢ لسد الفجوات السكن، لتوسيع مناطق النفوذ وتخصيص أراضي الدولة للسكن، لدعم وتعزيز أقسام الهندسة وتوفير الميزانيات بأسرع ما يمكن بهدف تجنيد القوى البشرية اللازمة، وامتلاك الآليات التكنولوجية ووضع البرامج التأهيلية والمزيد. مع إزالة العقائق، سيكون القطاع الخاص معنياً بالبناء على الأراضي الخاصة وستتوسع إمكانيات السكن. وسيتم توفير بدائل سكنية ملائمة في البلدات العربية وخارجها وقد تنطور سوق العقارات فيها للمبادرين والمقاولين وتكون لأصحاب الأراضي مصلحة في التطوير ومواصلة بناء الوحدات السكنية في البلدات العربية.

ثمة حاجة إلى مهلة زمنية لإعادة التنظيم في البلدات العربية، والتي توفر الدولة خلالها حلاً سكنية حقيقية للمجتمع العربي، ويتم خلالها أيضاً تنظيم الأبنية التي أقيمت في المناطق المعدة للتطوير. فقط بعد هذا كله، يكون من الممكن فرض منع على البناء غير المرخص، والسلطات المحلية العربية، قيادات الجماهير العربية، والجمهور عامة يجب أن يكونوا شركاء مركزيين في عملية كهذه. لن تجدي نفعا أي "حملة إقناع" للمواطنين العرب بأي سيناريو يكونون فيه موقع المتفرج الخامل. يجب التحرك بتعاون تام وبوضع خطة عمل مقبولة على كافة الأطراف.

إذن ما العمل؟ على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها لضمان الشراكة الندية، التنظيم، التطوير، البناء، فقط بعد ذلك - فرض القانون، من دون الشراكة، التمويل وتوفير الحلول السكنية فعلياً، فإن آلية الفرض هي عملية عاقر، قد تؤدي إلى فشل الخطة لتقليص الفجوات وتكون حجراً آخر في جدار انعدام الثقة الفاصل ما بين الدولة والمواطنين العرب.

الأمد لقضايا التخطيط في البلدات العربية، من قبل مؤسسات التخطيط القطرية، تم أخيراً اتخاذ خطوة أولى للتخفيف من ضائقة السكن الخائفة لدى المواطنين العرب.

وها هي الحكومة وقبل أن تبدأ بالتنفيذ الجدي لقراراتها بتقليص الفجوات في مجال السكن، بل وقبل أن تصادق نهائياً على خطة سكنية واحدة، جاءت بقرارها المضر الأخير، لتطلب فرضاً تاماً للقانون بشأن البناء غير المرخص وهو ما يعني تصعيداً في عمليات هدم المنازل، ودون إيجاد الحلول السكنية البديلة، دون توفير الموارد ودون إتاحة مهلة للبلدات لإعادة تنظيم شؤونها، دون مخططات سارية المفعول والتي يمكن من خلالها إصدار رخص للبناء، تجد السلطات المحلية العربية نفسها أمام حالة عبثية - إنعدام التخطيط للسكن والأرض المعدة للتطوير مقابل تفاقم أزمة السكن. فلتطمئن الحكومة، المجتمع العربي لا يخرج كاسبا من البناء غير المرخص، إنما العكس هو الصحيح، إذ أن الشخص الذي يبني دون ترخيص يفرض عليه مخالفة تثقل كاهله ويبقى تحت التهديد الدائم بهدم بيته. كما أن الضرر عميق أيضاً على المستوى الجماعي فالبناء غير المرخص يتم في الغالب على أرض خاصة في داخل البلدات ويمس بإمكانات تطويرها وبقدرات السلطة المحلية على أن توفر للمواطنين بنى تحتية، مؤسسات عامة وهو ما يمكن اختصاره بكلمتين - جودة الحياة. لكن، عند المس بالحق الأكثر أساسية، وهو الحاجة إلى سقف يؤول العائلة، فأي خيار يبقى أمام الأزواج الشابّة التي بدأت حياتها للتو؟

على الدولة أن تبدأ بالعمل بالاتجاه المعاكس تماماً. أولاً، عليها أن تؤسس البنى التحتية التخطيطية وأن تضمن للسلطات المحلية العربية مكائتها كسلطات قادرة، أولاً، على التخطيط والتطوير بناء على حاجة السكان، وليس

عزم قسم السياسات المتساوية في جمعية "سيكوي" (للمساواة المدنية) بياناً عقب فيه على قرار الحكومة الإسرائيلية تطبيق أنظمة وقوانين البناء في المجتمع العربي" وهو ما يشكل إشارة إطلاق مخطط الهدم الحكومي، رسمياً، بحق عشرات آلاف البيوت العربية (راجع العدد السابق). وجاء في البيان الذي كتبه مخطط مدن يعملان في هذه الجمعية:

أقرت الحكومة الإسرائيلية مؤخرًا إقامة منظومة لفرض قوانين التنظيم والبناء في المجتمع العربي، وفي صلب هذا القرار، نقل صلاحيات تطبيق القوانين إلى السلطات المحلية العربية، إلى جانب استخدام آليات كفرض المخالفات ومنح الصلاحيات لمفتشي وحدة التطبيق باستخدام القوة. هذا القرار والذي قد يؤدي إلى التصعيد في عمليات الهدم يأتي قبل أن تحول الميزانيات الضرورية لدعم السلطات المحلية وإيجاد الحلول للضائقة السكنية فيها والتي أقرتها الحكومة قبل نصف عام فقط، هو قرار مضر يزعج المواطنين العرب في زاوية لا يمكنهم القبول بها.

وفيما يلي موجز للفصول السابقة من هذه القضية: قبل أشهر قليلة فقط، أقرت الحكومة خطة لتقليص الفجوات (قرار ٩٢٢، المعروف أيضاً بـ "الخطة الاقتصادية لتطوير المجتمع العربي")، والتي أعدت لعدة أهداف من بينها توفير حلول للنقص في الخطط الهيكلية والخطط التفصيلية في السلطات المحلية العربية، تعزيز أقسام الهندسة في السلطات المحلية العربية وسد الفجوات التخطيطية التي نتجت جراء عشرات السنوات نتيجة للسياسات الحكومية المتواصلة. كان الهدف أن يجري تأسيس بنى تحتية تخطيطية، يتم بعدها إتاحة الفرصة لإصدار رخص للبناء، وهكذا بعد سنوات من الفوضى التخطيطية والإهمال طويل

«قانون الجمعيات» يستثني ساسة وجمعيات اليمين

بقلم: علي حيدر (*)

أقرت الهيئة العامة للكنيست يوم ١١ تموز الحالي بالقراءة الثالثة وبأغلبية كبيرة (٥٧ مؤيداً مقابل ٤٨ معارضاً) ما يسمى بـ"قانون الجمعيات" الذي يفرض على المؤسسات الأهلية والجمعيات التي تتلقى تبرعات من دول أخرى بما يزيد على ٥٠ بالمئة من ميزانيتها، إعلان ونشر ذلك "بالبنط العريض" في كل المراسلات الرسمية والإعلانات وتقديم كشوف خاصة لمسجل الجمعيات والتصريح، في حال شاركت في جلسات لجان الكنيست، بأن الجمعية تتلقى دعماً من قبل دول أخرى.

إن الهدف الحقيقي من هذا القانون هو حكم الأفواه وضرب مؤسسات المجتمع المدني ومنع وتقييد حرية التعبير عن الرأي والفكر والحرية في التنظم من أجل دفع حقوق الإنسان والمواطن، سواء في الداخل الفلسطيني أو في الأراضي المحتلة، والتي تقترف ضدها أبشع الجرائم، وهو بذلك يمس أهم الحريات الديمقراطية.

كما يهدف القانون إلى إسكات الأصوات النقدية الساعية إلى تغيير السياسات الحكومية المحجفة وفضح ممارساتها في الداخل والخارج، حيث يعمل القانون على نزع الشرعية عن الناشطين وشبظنتهم وملاحقتهم ووصمهم كأعداء يعملون بالتحالف مع قوى خارجية من أجل تقويض نظام الحكم في

إسرائيل والسماح لقوى خارجية بالتدخل في السياسات الداخلية.

من الجلي أن القانون لا يشمل جمعيات تتلقى تمويلاً ودعماً من جهات وصناديق خاصة، وذلك لكون الجمعيات اليمينية والسياسيين الإسرائيليين يتلقون الدعم المادي الكبير من خارج البلاد وبالأخص من رجال أعمال متطرفين وعنصريين في الغرب.

فرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو نفسه يتلقى الدعم والتأييد من رجل الأعمال اليهودي الأميركي شلدون إيلسون، أما جمعية "أم ترسو" العنصرية فتتلقى التمويل من عناصر خارجية خاصة لا يلازمها القانون بالكشف عنها. لقد اتفقت وزيرة العدل ورئيس لجنة الدستور والقانون وبعض أعضاء الكنيست الأكثر تطرفاً بدعم من رئيس الحكومة على دفع وإقرار هذا القانون، ولو أن مؤسسات المجتمع المدني، من خلال معرفتي ونشاطي وإطلاعي الشخصي على عملها وأدائها وأخلاقياتها، تعمل بغالبيتها على نشر مصادر تمويلها وتحظى جميعها بإدارة سليمة سنوية (من قبل مسجل الجمعيات). لذلك فالمسألة ليست مسألة شفافية وكشف لمصادر التمويل بقدر ما هي محاولة لضرب النشاط الأهلي والمدني وضرب ما تبقى من إعلام وما تبقى من المحكمة العليا، كل ذلك من أجل "سؤدد" حكم اليمين الإسرائيلي المتطرف

واستبداده.

إن هذا القانون ينضم إلى سلسلة طويلة من القوانين العنصرية التي سنت في الفترة الأخيرة والتي تستهدف الشعب الفلسطيني والمجتمع العربي ونشطاء حقوق الإنسان عامة، على مؤسسات العمل المدني وحقوق الإنسان عدم الخضوع أو التراجع أو التردد بل الاستمرار في نشاطها وتطوير استراتيجيات عمل جديدة وبناء شبكة علاقات مع مؤسسات حقوقية دولية وإطلاع الدول على هذا القانون الذي لا يستهدف المؤسسات وحسب وإنما أيضاً الدول المعنية بدعم قيم حقوق الإنسان.

وعلى هذه الدول ذاتها استعمال نفوذها من أجل إلغاء هذا القانون وغيره، وإذا لم تستجب الحكومة أن تعدد بمعاقبها، من جانب، وأن تصاعف دعم عمل الجمعيات، من جانب آخر، لعل القانون يجلب نتائج عكسية.

وفيما يتعلق بتدخل دول أخرى فهذا حق وواجب على الدول الأخرى لأن تتدخل بشكل مباشر حتى، وليس بالضرورة عن طريق جمعيات، كما أقرت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، فكم بالحري حينما نتحدث عن حقوق المواطنين بالتدخل والعمل على فضح خروقات حقوق الإنسان في بلدهم.

متابعات

في جهاز التعليم الحكومي: التربية على التطرف القومي والديني بتمويل وإشراف الحكومة الإسرائيلية!

يسعى التيار الصهيوني الديني (حزب "البيت اليهودي") الشريك في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، ومن خلال سيطرته على جهاز التربية والتعليم، إلى تعزيز مكانته وزيادة تأثيره ونشر أفكاره، الدينية والقومية المتشددة، وغرسها في الجيل القادم من الإسرائيليين.

ويجري تنفيذ ذلك من خلال مناهج دراسية جديدة تُطبق في جهاز التعليم الحكومي – الديني، وفقا لما يؤكد تقرير جديد نشرته صحيفة "هآرتس" يوم الجمعة الماضي.

وتوجد في إسرائيل أطر تعليمية دينية يهودية كثيرة أخرى، تعتمد بالأساس مناهج دراسية دينية متشددة خاصة بها، وهي منتشرة في المجتمع الحريدي وتيار الصهيونية الدينية، وتتلقى تمويلا حكوميا. ورغم أن هذا الاتجاه قائم منذ سنوات طويلة، لكنه تعزز خلال ولاية حكومات بنيامين نتنياهو، وخاصة الحكومتين الأخيرتين، بعد أن أصبحت الصهيونية الدينية تيارا مركزيا في الحكومة والجيش.

واكد التقرير الجديد على أنه بعيدا عن انظار الجمهور، تجري تغييرات كبيرة في جهاز التعليم الحكومي – الديني، ومنح قوة أكبر لأطر حريدية – قومية، يتغلغل تأثيرها إلى المدارس الدينية العادية، وكشفت وثيقة داخلية في وزارة التربية والتعليم عن أن المسؤولين في جهاز التعليم الديني في الوزارة قرروا تعزيز عمل ما يسمى بـ"تلموديات التوراة" (الكتاب)، وهي مؤسسات تعليمية للمرحلة الابتدائية الدينية المحافظة، من خلال منح تسهيلات وحرية اختيار واسعة، تطمس الفروق بين جهاز التعليم الحكومي – الديني وجهاز التعليم الحريدي، ويسمح لهذه الأطر بأن تدار عمليا كمؤسسات تعليمية خاصة. ويعني وجود جهاز تعليم خاص يستند إلى بنية تحتية عامة إجراء عملية غريبة مبكرة للتلاميذ، منذ الصف الأول الابتدائي، ويتناقض هذا الأداء مع السياسة المعلنة لوزارة التربية والتعليم، التي تمنع التمييز بين التلاميذ.

وخلال السنوات العشر الماضية، تضاعف عدد التلاميذ في "تلموديات التوراة" التابعة لجهاز التعليم الحكومي – الديني، وتتميز هذه المؤسسات بتكثيف كبير للساعات الدراسية المخصصة للمواضيع الدينية اليهودية في جدول الحصص، وغالبا ما يكون ذلك على حساب مواضيع أساسية مثل اللغة الانكليزية والعلوم، كذلك تمييز هذه الأطر التعليمية بالفصل بين البنين والبنات، وذلك في دولة تتباهى بأنها ديمقراطية وتحترم التعددية الفكرية والانفتاح على الأفكار التثويرية، لكن الواقع الذي يشهده عليه هذا التقرير يدل على غرس قيم معاكسة للتقدم الحضاري.

وأشار تقرير أعدته "جمعية أمناء التوراة والعمل"، إلى أن عدد "تلموديات التوراة" يصل إلى ستين تقريرا، يتعلم فيها نحو عشرة آلاف تلميذ، وقسم كبير من هذه الأطر مرتبط بمؤسسات توراتية تابعة للصهيونية الدينية ويمنحها وزراء كتلة "البيت اليهودي" عناية خاصة.

ولا ينحصر تأثير الحريديم القوميين، وهو تيار حريدي – قومي – صهيوني – يميني متطرف، على "تلموديات التوراة"، وخاصة في ما يتعلق بالفصل بين البنين والبنات، منذ الصفوف الأولى في المدارس الابتدائية، وفي السنوات الـ١٥ الأخيرة، ارتفعت نسبة التلاميذ في المؤسسات التي يوجد فيها فصل بين الجنسين من ٣٣٪ إلى ٥١٪ من بين مدارس جهاز التعليم الحكومي الديني كلها.

وهناك أمر آخر يميز المدارس التي يوجد فيها فصل بين الجنسين، وهوان نسبة التلاميذ الذين يأتون إليها من خلفية اجتماعية – اقتصادية ضعيفة أقل بضعفين من الأطر التعليمية المختلطة. ورغم تردد تقارير عديدة، في السنوات الأخيرة، عن وجود تطرف ديني في "تلموديات التوراة" وعن وجود عملية غريبة لتلاميذ "غير لائقة"، إلا أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية لم تمنع ظواهر كهذه، وكشفت وثيقة داخلية أعدتها مديرية التربية الدينية في الوزارة، قبل سنة، عن حجم الدعم الرسمي من الوزارة لـ"تلموديات التوراة".

وتضمن هذا التقرير الداخلي تفاصيل عديدة حول مميزات "تلموديات التوراة" في جهاز التعليم الحكومي الديني، وبينها ما يلي: نسبة الساعات الدراسية الأسبوعية المخصصة لمواضيع دينية تبلغ حوالي ٥٠٪، بينما هذه النسبة في مدارس جهاز التعليم الديني العادية تتراوح ما بين ٢٥٪ و٣٥٪؛ المعلمون في "تلموديات التوراة" يوصفون بأنهم "معلمون مدرسون" ذوو خلفية تعليمية توراتية؛ بإمكان هذه الأطر الاختيار بين مناهج دراسية للجهاز الحكومي الديني أو جهاز التعليم الحريدي الرسمي؛ "تمنح وزارة التربية والتعليم مدير المدرسة وممثلي أولياء أمور التلاميذ حيزا واسعا لاختيار الشكل الذي يتعلم من خلاله التلاميذ مواضيع دينية". وهناك إمكانية اختيار بين المشاركة في امتحانات "ميتساف" (مؤشرات النجاعة والنمو المدرسية) أو في امتحانات خاصة تتم ملامتها لجهاز التعليم الحريدي، علما أن هذه أطر تعليمية يمولها ويشرف عليها جهاز التعليم الحكومي الديني.

وأضافة إلى ذلك، تعترف وزارة التربية والتعليم بـ"تلموديات التوراة" في جهاز التعليم الحكومي الديني بأنها أطر فوق جهوية، ما يعني أن التسجيل لهذه الأطر ليس مشروطا بمنطقة سكن التلميذ، ويؤدي

هذا الاعتراف إلى التمييز بين التلاميذ ويسمح بقبول أو رفض تلاميذ على أساس "ملاءمة تربوية – دينية"، وغربة تلاميذ بموجب معايير تفتقر للشفافية، ويبين تقرير "جمعية أمناء التوراة والعمل" أن نسبة التلاميذ من خلفية اجتماعية – اقتصادية ضعيفة في "تلموديات التوراة" هي ٧٪، في حين أن هذه النسبة هي ٢٧٪ في المدارس الدينية المختلطة العادية.

وفي رد إحدى "تلموديات التوراة" على طلب تلميذ أراد الانتساب إليها لكونها موجودة في البلدة التي يسكن فيها، جاء أنه "تقبل من نريد ومن عائلات جيدة" وأن والد التلميذ إنه "تتفاخر هذه المدارس بأنها ليست ملائمة للجميع، وأن الغربة تبدأ من المحادثة الهاتفية الأولى، وعندما يسمعون طريقة الكلام، لكن التعليم الحكومي يجب أن يكون مفتوحا أمام الجميع، ولا يعقل أن تقرر مجموعة صغيرة بصورة سريعة من مستقبل ومن سترفض. لكن تحت رعاية وزارة التربية والتعليم تنمو مدارس خاصة هنا".

ووفقا لجمعية "أمناء التوراة والعمل" فإن تقريرها يؤكد على "استمرار اتساع الفجوات الاجتماعية بين تلموديات التوراة والمدارس العادية، وحقيقة هي أن تلموديات التوراة حصلت على تصريح يمنح حرية واسعة للعمل كاطر فوق جهوية، وهو أمر ينشء غالبا جهاز غريبة". وأضافت أن الوزارة "تسمح لهذه المدارس برفض تلاميذ على خلفية دينية (أي الطائفة اليهودية التي ينتمي إليها)، فكيف يمكن إجراء فحص كهذا لولد في سن ست سنوات إن لم يكن بموجب عائلته؛ ولأسفنا، فإن مديرية التربية الدينية تفضل مرة بعد أخرى تلاميذ تيار تلموديات التوراة وتقود بذلك إلى إقصاء الشرائح الضعيفة في المستقبل، وأثبتت دراسة أجرتها الجمعية أن التسهيلات الممنوحة لتلاميذ تلموديات التوراة عمقت الفجوات وأحدثت ضغوطا غير عادلة على المدارس الحكومية الدينية بأن تتحول إلى تلموديات توراة".

العداء للعرب

تمول وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية العديد من المؤسسات الدينية اليهودية الخاصة والتابعة لحركات دينية وتعمل باستقلالية واسعة. وبين هذه المؤسسات منظمة "جيوش الرب" التابعة لحركة "حباد" المسيانية المتطرفة. وتلتقت هذه المنظمة العام الماضي تمويلا من الوزارة بمبلغ ٦٨٧ ألف شيكل، وتلتقت هذا العام مبلغ ١٣٩ ألف شيكل ستضاف إليه مبالغ أخرى حتى نهاية العام الحالي، ووزع ناشطو هذه المنظمة في شمال إسرائيل، في الأسابيع الأخيرة، كتيب رسوم (كوميكس)، بعنوان "المؤامرة – من سلسلة رواع المشايخ"، صدر العام الماضي.

ويحكي هذا الكتيب "قصة حدثت في مدينة عكا، ألفها حاخامون ورجال تربية"، كما جاء في الصفحة الأولى، إلى جانب طلب "بالحفاظ على قدسية الكتيب"، وتتحدث القصة عن تجار عرب "عازمين على إلحاق الأذى بتجار يهود"، وأن جزئا من خطهم "السيطرة على سوق عكا كلها، ومنها على كل فلسطين"، كذلك يتحدث هذا الكتيب عن يوعاف، وهو تاجر يهودي اختطف على أيدي "أفراد العصابة العربية"، لكن الحاخام من ليفوفافيتش، الزعيم الروحي لحركة "حباد"، وعد بأن يعود يوعاف سالما إلى بيته وعائلته، ولأن "أي كلمة ينطق بها الحاخام دقيقة، وهو لا يخطئ أبدا"، يتضح من القصة أن اختفاء التاجر اليهودي خطط له سلفا "من أجل القبض على العصابة".

بدأت منظمة "جيوش الرب"، واسمها الكامل هو "جيوش الرب التي بجانب دوريات حباد – الأرض المقدسة"، نشاطها في العام ١٩٨١، وقبل عشر سنوات، في أعقاب تدقيق أجرته وزارة المالية الإسرائيلية، قدم مسجل الجمعيات طلبا بتفكيك هذه المنظمة. لكن وزارة العدل الإسرائيلية أعلنت الأسبوع الماضي أن عملية تفكيك هذه المنظمة لم تنته، وولدت من هذه المنظمة شبه المتفككة، قبل عدة سنوات، منظمة جديدة تحمل اسم "جيوش الله من ض"، وحصلت على التصاريح المطلوبة.

وفي أعقاب توزيع كتيب الرسومات العنصري، طلبت مديرية المجتمع والشببية في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تعقيبا من "جيوش الله من ض"، وادعت المنظمة أنه "عموما، أسلوبنا وأجندتنا ضد التحريض والعنصرية، والعكس هو الصحيح، لقد كان الهدف سرد قصة أعجوبة حدثت، لكن كاتبها أخطأ، على ما يبدو بسبب عدم انتباه، في الصياغة المععمة، ونحن لم ننخبه لذلك، وتقرر إصدار توضيح لجميع أفراد طاقم الإرشاد لدينا حول الموضوع، وإذا كان الكتيب ما زال موجودا لدى أحد، فإننا نطلب منه أن يحفظه جانبا فورا. كما تم تشكيل طاقم لمراجعة كل المواد القديمة والتأكد من عدم وجود خطأ آخر فيها".

وقال رئيس "جيوش الرب"، الحاخام دافيد نحشون، عن الكتيب إن "لم يكن هنا قدر كاف من الحساسية"، لكنه أضاف أن "علينا أن نتذكر أنه تتم كتابة أمور أحيانا في ظل أجواء معينة، وثمة من يعتقدون أنهم يعيشون في منطقة أخرى من العالم، لكن الأمر ليس على هذا النحو. وفي جميع الأحوال، الكتيب لم يكن موجها كما ينبغي وأمرنا بوقف استخدامه"، لكن هذا الكتيب العنصري ما زال موجودا كاملا في موقع حركة "حباد" الإلكتروني.

أثار انتحار امرأة إسرائيلية مؤخرا عاصفة واسعة في إسرائيل وفي المجتمع الحريدي، لكن ليس داخل طائفتها الصغيرة «حسيدية غور»، التي خرجت منها، وفي سياق هذه العاصفة، جرى الكشف عن ممارسات داخل مجتمعها السابق، بإشراف حاخامين، بهدف القضاء على أحلام شبان بالتحضر من قيود مجتمعهم، ومنعهم من مغادرت.

والحسيدية هي طائفة منغلقة على نفسها، وهي بمثابة طريقة صوفية يهودية.

وكانت إستي فاينشطاين، ٥٠ عاما وأم لسبع بنات، قد غادرت طائفتها حسيدية غور» قبل ثماني سنوات تقريبا، معلنة تخليها عن تدينها. وبسبب ذلك، قُطعت العلاقة بينها وبين ست من بناتها، اللاتي قد أصبحن باغلات، وحافظت على علاقة قريبة جدا مع ابنة واحدة فقط، تامي موانتاغ، التي تخلت هي أيضا عن تدينها وغادرت الحسيدية، وانطوى تخلي فاينشطاين عن تدينها، وبالأساس انقطاعها عن بناتها. على معاناة كبيرة جدا بالنسبة لها، ولقت فاينشطاين خلال السنوات الأخيرة محاضرات، تحدثت فيها عن تجربتها، وألقت كتابا سردت فيه بالتفصيل قصة حياتها في الحسيدية، وعلاقتها المعقدة مع زوجها، وابتعادها عن الدين، و«المخالفات» التي ارتكبتها هي وزوجها من أجل محاولة تحسين العلاقات بينهما، ومحاولة انتحار فاشلة ودخولها إلى مستشفى أمراض عقلية، ثم انقطاع العلاقات بينها وبين بناتها.

واختفت آثار فاينشطاين عدة أيام، في نهاية شهر حزيران الماضي، وبعد عمليات بحث واسعة، عُثِر على جثتها في مدينة أسدود، وعليها قصاصة ورق كتبت فيها أنه «في هذه المدينة أنجبت بناتي، وفي هذه المدينة مِتَّ بسبب بناتي».

وأثارت قصة حياتها، وخصوصا انتحارها، عاصفة في المجتمع الحريدي، وساهم في ذلك نشر كتابها، بعد وفاتها، والذي سردت فيه أساليب الرقابة على أتباع الحسيدية. ويحاول أفراد "حسيدية غور" صد الانتقادات لطائفتهم، التي تعالت في أعقاب انتحار فاينشطاين، وقالت بناتها إنهن تأمن من مغادرة أمهن البيت وتركهن، لكن "لو حاولت أمنا استئناف العلاقة معنا، فإني لا اعتقد أن أحدا ما في الحسيدية أو في العائلة كان سيمنع ذلك، ما جرى كان أزمة عائلية، شخصية، عينية ولا تتعلق بالحسيدية أبدا". ومع ذلك أضفن أنه "يجب أن ندرك أنه في الحسيدية والعائلة أرادوا أن يحافظوا علينا كي لا نذهب في الطريق نفسها التي سارت هي فيها".

وتحدثت ابنة أخرى إلى وسائل إعلام، وقالت "أنا مؤمنة بأنه لو علمت واحدة منا بأن أمنا تعاني من ضائقة حقيقية، أو أنها بحاجة إلينا، لما أدارت أي منا ظهرها لها، لم تكن نعلم مدى صعوبة وضعها، صحيح أن أمنا حاولت مرة أو اثنتين، في السنة الأخيرة، الاتصال مع إحدى البنات عبر البريد الإلكتروني ولم تتلق ردا، لكننا لم نعرف ماذا نفعل، فتركها لنا كان صعبا بالنسبة لنا، لقد مسنا أنها غادرتنا، ولم نسامحها، ولم نُرد أن نسمع منها شيئا وربما كان هذا خطأ من جانبنا، لكن نحن كنا بنات صغار... ضميرنا يعذبنا".

في إسرائيل، ولا تزال هذه الحسيدية تمارس حياتها من خلال سلوكيات صارمة للغاية، وازدادت صرامة في

السنوات الأخيرة. ودفع هذا التطرف، وفقا لتقرير نشرتته القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، العشرات من أتباع هذه الحسيدية إلى مغادرتها، بعضهم تخلوا عن تدينهم وبعضهم الآخر بقوا متدينين ولكن خرجوا من «حسيدية غور».

وقال أحد الاتباع السابقين في "حسيدية غور" للقناة الثانية، إن القوانين والممارسات الاجتماعية المتشددة في هذه الحسيدية هي السبب المركزي الذي دفع فاينشطاين وبضع عشرات من أصدقائه إلى مغادرة الحسيدية في السنوات الأخيرة، وأضاف أنه "ليس الجميع مقدرورهم تطبيق القوانين والممارسات التي يطالبهم الحاخامون بتطبيقها، وخاصة في كل ما يتعلق بالممارسات اليومية والأساس كل ما يتعلق بالشؤون الشخصية بين الرجل والمرأة والمحيط العالمي الذي يعيشون فيه، والحاجة إلى الحرص على القدسية، ويكون هذا أحيانا على حساب العلاقة مع العائلة، وهو أمر غير موجود في حسيديات أخرى، تتسبب بإزمات لدى العائلات غير القادرة على التعامل معها وتتكفك".

وقالت الدكتورة ناغا فاسرمان، التي أجرت بحثا معمقا حول سير الأمور في "حسيدية غور"، إن "المفهوم الذي نشأ في هذه الحسيدية يملئ فضلا صارما بين الجنسين وخاصة ما يتعلق بممارسات التزهذ بين الزوجين في مجتمع لا يوجد شبيه له في المجموعات الحريدية الأخرى، وتطالب حسيدية غور أتباعها بالقيام بأمور تتجاوز ما تطلبه الشريعة اليهودية، وإذا كان هناك حضور دائم للأمور الجنسية في العالم الغربي، فإن حسيدية غور تحارب هذا الأمر تماما. فهم لا يريدون أن يلمسوا الأجزاء والتوتز بين الجنسين، حتى وإن كانت الأمور لا تصل إلى حد الحظر، وبذلك يتجلى الورع، أي التزهذ بشكل يتجاوز ما تلتزم به الشريعة اليهودية".

وأوضحت فاسرمان أن هذه القوانين والممارسات ليست موجهة ضد النساء وإنما ضد الحياة الجنسية، "يتم تفسير الفصل بين الرجال والنساء، في أحيان كثيرة، وكان هذا موقف ضد النساء، كما أنه يتم تفسير مطالبة المرأة بالحشمة بأنه قمع للرجال. لكن الحالة الرهيبة تثبت أن طلب الاحتشام في اللباس من الرجال متشدد أكثر".

عقاقرير اليأس

دفع إقدام فاينشطاين على الانتحار وقصة حياتها المأساوية العديد من أتباع "حسيدية غور" الذين تخلوا عن تدينهم إلى التحدث إلى وسائل إعلام عن معاناتهم والمصاعب التي واجهوها أثناء وجودهم في الحسيدية وبعد أن غادروها أيضا.

وقالت شارون فولوف، التي تخلت عن تدينها، إنه «بعد أن غادرت قالوا عني إنني فاجرة، متمردة وشرييرة، وقالوا إنني سوف أعود زاحفة، وأنني سأندم على ما فعلت»، وعندما كانت فولوف شابة صغيرة، ضبط مفتشو العشمة في "حسيدية غور" بحوزتها أسطوانة لفرقة موسيقية إسرائيلية علمانية وكتبا، بعد ذلك تزوجت وأنجبت طفلين، أصبحت تعيش مع زوجها حياة مزدوجة، كانا يظهران كحريديين متزمتين خارج البيت، لكن داخل البيت كانت حياتهما أشبه بحياة العلمانيين، وقبل ثماني سنوات غادرت الحسيدية وتخلت عن تدينها، وقالت عن تجربتها إنه "نعضت وذهبت، تركت البيت مع ولداي، وانتقلت إلى شقة صغيرة. شعرت أنه لم يعد بإمكانني القبول بأن يدوسوا علي، وأنني لم أعد قادرة على

الاسرائيليا المنتها

إعداد: بلال ظاهر



أحد مهرجانات «حسيدية غور».

القوانين والممارسات اليومية الصارمة في صفوف «حسيدية غور» تدفع العشرات من أتباعها إلى التخلي عن تدينهم!

القيام بما يريده الآخرون ولا يسمع صوتي لأقول ما أريد قوله".

وعندما تدهور وضعها الاقتصادي، اقترحت عائلة زوجها عليها صفقة، شملت زيارة طبيب نفسي، وكتب في الاتفاق بين فولوف وعائلة زوجها أن "أي نوع من العلاج الذي يقرر الطبيب النفسي إجراؤه سينفذ من دون أي رفض. وشارون (فولوف) تلتزم بهذا بأن ترتدي وفقا لقوانين الحشمة كما تلتزم الشريعة ابنة إسرائيل، وفي المقابل ستحصل على مبلغ من المال أسبوعيا من أجل معيشتها".

وأضافت فولوف "اعتقدت أننا سنذهب إلى استشارة زوجية، وليس إلى طبيب نفسي ولم أكن أعلم أنني سأعاطى الحبوب التي تلقيتها، ولم أخطط أن أصل لاحقا إلى الحقن التي حقنوني بها عنوة لكي أخرج في نهاية الأمر مصابة بالكآبة، وفاقدة لأي محفز وللرغبة في الحياة، وبالأساس فاقدة لكل شيء".

وكشفت شهادات أشخاص تخلوا عن تدينهم عن أن هذه الأدوية التي تؤدي إلى الكآبة منتشرة في "حسيدية غور"، ووفقا للقناة الثانية، فإن أي شخص يعبر عن شكوك في مواضيع الإيمان أو حيال القوانين والممارسات المتبعة في الحسيدية أو يحرف عنها، يجد نفسه يزور طببيا نفسيا، وأحيانا بالإمكان تجاوز زيارة كهذه من أجل الحصول على حبوب "تسبيرليكس" لعلاج الكآبة.

وقال يشاي طال، وهو أحد أتباع "حسيدية غور" سابقا، إن "الأمور تسير على النحو التالي: تحصل على وصفة دواء، ولبسن مهما إذا كان ينبغي أن تتعاطاها، ويذهبون لشراء الدواء ويسلمونه إلى الحاخام، والحاخام هو الذي يدفع المال مقابل الدواء، ومن هناك تصعب الطريق قصيرة جدا، ويتم توزيع هذا الدواء بكميات تجارية، إنه ببساطة نوع من القمع الفكري، وبعد أن كتبت فتى سعيدا، يجعلني هذا الدواء منغلقا وحزينا ووحيدا".

وهناك حالات أخرى لا تُفرصها على من يتخلون عن تدينهم ويغادرون "حسيدية غور" علاجا نفسيا، ولكن يتم إرغامهم، مثلما حدث في حالة فاينشطاين، على الانقطاع عن عائلاتهم. أحد هؤلاء يدعى يهودا روزنفاسير، الذي ولد وترعرع في "حسيدية غور" في تل أبيب، وكان أحامايم الحية العصرية في شارع قريب من الحي الذي يسكنه، حيث يحظر ممارسة حياة عصرية كهذه. ومع مرور السنين بدأ يشكك في طبيعة حياة مجتمعه المنغلق على نفسه بواسطة قوانين صارمة، وقبل أن يخرج من طائفته ذهب في المسار المرسوم لأتباع الحسيدية، بأن عزفوه على شابة لم يعرفها من قبل، وتزوج وسرعان ما أصبح والدا لستة أولاد، وعندما قرر مغادرة الحسيدية انضم إليه ثلاثة من أولاده بينما قطع الثلاثة الآخرون أي اتصال معه، ووصف هذه الحال بأن "أولادي باعوا والدهم على مذبح الدين، ولا أعرف متى ستفجر الأمور، لكنني متأكد من أنها ستفجر".

وحاول روزنفاسير الاتصال مع أولاده الثلاثة، وتوجه إلى حاخامين وشدد على فريضة احترام الأب. لكن أحد كبار حاخامي "حسيدية غور" أصدر فتوى قبل شهرين، قال فيها إنه لا يوجد إلزام باحترام من يحمل هاتفا خليويا ليس حلالا بموجب الشريعة، حتى لو كان الولد. وعندما أدرك روزنفاسير أنه لن يتمكن من تحقيق شيء، وأردف "إذا فعلت شيئا بنفسي، فإن الجميع سيتعاقنون، وسيأتون حاملين الزهور ويبكون، ويحترمون وصيتي الأخيرة، والأهم أنهم سيفرحون" في إشارة إلى ما حدث بعد انتحار فاينشطاين وخلال جنازتها.

الباحث شلومو سفيرسكي (مدير مركز «أدفا») في وثيقة اقتصادية . اجتماعية جديدة:

ما هي المقومات المطلوبة لوضع وتطبيق سياسة اشتراكية . ديمقراطية في إسرائيل!

«النمو الاقتصادي، الذي أصبح هدفاً مركزياً بل وحيداً للسياسة الاقتصادية، الاجتماعية في إسرائيل، هو شرط ضروري لبلوغ مجتمع عادل لكنه ليس شرطاً كافياً لأن النمو قد يتحقق أيضاً في مجتمع عبودي!» خلافاً للكثيرين من الاشتراكيين . الديمقراطيين وقادة ونشطاء حملة الاحتجاج الاجتماعية الشعبية في إسرائيل، الذين يفضلون رفع الراية الاجتماعية . الاقتصادية فقط وتجاهل الغبن المترتب على الاحتلال وتأثيراته على توزيع الموارد في إسرائيل (وهو تجاهل نابع من دوافع سياسية . حزبية ومنسجم في «الإجماع القومي»)، يحرص سفيرسكي على الربط، المباشر والوثيق، بين واقع الاحتلال في الأراضي الفلسطينية من جهة وواقع انعدام العدالة الاجتماعية في إسرائيل من الجهة الأخرى!



شلومو سفيرسكي.

والوصول على التعليم الأفضل نوعياً، وخاصة الطلاب الذين يحدرون من عائلات تقع في أدنى درجات السلم الاجتماعي . الاقتصادي.

الربط، المباشر والوثيق مع واقع الاحتلال

خلافًا للكثيرين من الاشتراكيين . الديمقراطيين وقادة ونشطاء حملة الاحتجاج الاجتماعية الشعبية في إسرائيل، الذين يفضلون رفع العلم الاجتماعي . الاقتصادي فقط وتجاهل الغبن المترتب على الاحتلال وتأثيراته على توزيع الموارد في إسرائيل (وهو تجاهل نابع من دوافع سياسية . حزبية ومنسجم في «الإجماع القومي»)، يحرص شلومو سفيرسكي على الربط، المباشر والوثيق، بين واقع الاحتلال في الأراضي الفلسطينية من جهة وواقع انعدام العدالة الاجتماعية في إسرائيل من الجهة الأخرى.

ويؤكد سفيرسكي، في ما يبدو أنه خط ناظم في جميع مؤلفاته ومساهماته، أنه من غير الممكن تحقق العدالة الاجتماعية في إسرائيل من دون التطرق إلى موقعها في الشرق الأوسط، ممارستها وأدوارها، وإلى ضرورة إنهاء الصراع الدامي بين إسرائيل والفلسطينيين خاصة، وجميع جاراتها عامة، مع التويه أيضاً بأن هذه المصالحة مطلوبة، ضرورية وحيوية، ليس من أجل إسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون خارج إسرائيل فقط، وإنما من أجل الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل أيضاً.

عنها شلومو سفيرسكي منذ سنين، في مقدمتها تغيير هرمية الأجور في البلاد، النقاش المحدود جدا في إسرائيل حول الفجوات العميقة في المدخيل، فيما يؤدي النقص في المعطيات إلى أن النقاش بشأن عدم المساواة في المدخيل ينحصر فقط في المدخيل من الأجور ولا يشمل المدخيل الأخرى من مصادر أخرى عديدة ومختلفة، مما يحول دون تطرق هذا النقاش إلى الفجوات الهائلة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الإسرائيلي.

يلجح سفيرسكي، منذ سنوات طويلة، في الكتب والأبحاث والمقالات، مسائل انعدام العدل التعليمي، الفجوات العميقة في التحصيل العلمي بين اليهود والعرب، بين الأشكنازيين («الغربيين») والسفارديم («الشرقيين»). الفوارق الشاسعة بين بلدات الأطراف النائية جغرافياً واجتماعياً وبين البلدات والأحياء المتمكنة اقتصادياً. ويؤكد سفيرسكي، عبر مساهماته هذه كلها، أن أحد العوامل المركزية لهذه الفجوات والفوارق يتمثل في الفصل والتضييق (التضييق - Tracking هو، مصطلح شائع في علم الاجتماع والتربية يعبر عن الآليات الاجتماعية المختلفة التي تُنشئ أو تحدد تصنيفات ومسارات محددة للأفراد أو للمجموعات على نحو يتيج، أو يمنع، التناضد الاجتماعي Social stratification. ويشير هذا المصطلح إلى توجيه مجموعات سكانية مختلفة إلى مسارات مختلفة بما يضع لها "مسقفاً زجاجياً" يؤدي بالتالي إلى إضعاف دافعيها وقدراتها، ثم تقليص فرص اختراقها المسارات و«الحدود" التي زُسمت لها مسبقاً) - والقصد الفصل والتضييق بين المجموعات المختلفة من الطلاب، ابتداء من التجميع في المدارس الابتدائية، مروراً بالفصل بين المسارات / الفروع العلمية والفروع المهنية في المدارس الثانوية، وانتهاء بالفصل بين مؤسسات التعليم العالي.

ويضع سفيرسكي في مؤلفه هذا منظورا راديكاليا لمسألة المساواة في الفرص، بينما المنظور التقدمي السائد والمعتمد في هذه المسألة هو نظام الاستحقاقراطية أو الجديروقراطية (نظام إداري وسياسي تُسند فيه التكاليف والمسؤوليات إلى الأفراد على أساس «استحقاقهم» بناء على ذكائهم وشهاداتهم ودرجة تعليمهم، والتي تقاس من خلال التقييم أو الاختبارات) الذي يضيي بضرورة تحديد نقطة بداية متساوية، بمعزل عن مميزات ومزجيات وعوامل اعتباطية، مثل الخلفية القومية، الخلفية الانثوية، الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، وإنما الأخذ في الحسبان الموهبة والجهد فقط. ويرى سفيرسكي أنه من غير الممكن الفصل بين "الفوارق الفكرية . الذهنية، ظاهرياً" وبين الخلفية الاجتماعية . الاقتصادية. وعلى هذا، فإن نظريته بشأن المساواة في الفرص هي أقرب إلى النظرة النتائجية للمساواة في الفرص والتي تقول بأن جميع الطلاب يستحقون التعلم في مدارس عامة

اقتصادية، مثل الدخل والغنى، وإنما بمعايير أخرى أيضاً مثل التعليم، المشاركة الفعالة في الحياة الثقافية والعلمية، منالبة الموارد الإبداعية والمنابر الجماهيرية، وفوق هذا كله القدرة على المشاركة في تحديد وتقرير وجهات النشاط العام، سواء في إطار المجموعة الاجتماعية أو في إطار المجتمع عامة. -

خلافاً للتوجهات الاشتراكية - الديمقراطية التي تنظر إلى الدولة بوصفها الجسم المركزي والوحيد، تقريبا، الذي يتعين عليه تحمل المسؤولية عن تطبيق سياسة عادلة، يوجب مسعى الديمقراطية مشاركة فاعلة من جانب الأفراد والمجموعات في المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات المهنية أيضاً، والعدالة الاجتماعية تشمل، في نظر سفيرسكي، ليس العدالة في توزيع الموارد والفرص فقط، وإنما تشمل أيضاً ما يسميه «العدالة الإنتاجية»، التي تتعلق بمشاركة المواطنين في إنتاج الموارد الاقتصادية . عنوان التوزيع العادل وغايته. وينبغي للعدالة الإنتاجية أن تنعكس في ديمقراطية سوق المال، هذه الديمقراطية لا تقتصر على المسؤولية الاجتماعية الشرائكية، التي تعني جوب أخذ سياسة الاستثمارات التي تعتمدها البنوك وشركات التأمين الكبرى اعتبارات اجتماعية، مثل الاعتبارات البيئية ومدى المساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية مختلفة، في الحسبان، وإنما تتعداها إلى تحقيق ملكية المواطنين على صناديق التقاعد. وهذه هي السياسة التي يطق عليها سفيرسكي اسم «تكثيف الاستثمارات اجتماعياً» (Socialization of investment). ذلك أن هذه الملكية (ملكية المواطنين على صناديق التقاعد) تعني، عملياً، سيطرة مدنية ديمقراطية على جزء مركزي وأساس في سياسة الاستثمارات في الاقتصاد الإسرائيلي وتفكيك بنيتها الأوليغارشكية (كونه خاضعاً لسيطرة وحكم قلة من أصحاب الرساميل). السيطرة الجماهيرية، العامة، الديمقراطية على سياسة الاستثمارات من خلال الملكية على صناديق التقاعد سترتبط عليها، إلى جانب حماية حقوق المؤنمين، سلم أولويات اقتصادي واجتماعي مختلف يأخذ في الحسبان احتياجات السكان كلهم، عموماً. وستؤدي هذه السيطرة الجماهيرية، العامة، إلى الاستثمار في ما درج علماء الاقتصاد على تسميته بـ«رأس المال البشري»، أو بلغة بسيطة جداً: بنني البشر! ولا يتطرق سفيرسكي، في مؤلفه هذا، إلى توسيع الملكية بحيث لا تقتصر على رأس المال فقط، بل تتعداه لتشمل وسائل الإنتاج أيضاً، أي الديمقراطية الصناعية، ملكية العمال على المصانع - وهو ما كان سيؤدي إلى عملية أوسع من الديمقراطية وإلى تقليص عدم المساواة، في المقابل، بصورة كبيرة جداً.

الفجوات الهائلة بين الأغنياء والفقراء خارج النقاش!

يؤكد يوسي دهان أنه «من الصعب إيجاز هذه الوثيقة المركبة والغنية التي تبثح في مواضيع مركزية يكتب

العربية و«بلدات التطوير» (التي يسكن فيها يهود من أصل شرقي).

نحو مجتمع إسرائيلي عادل

يرسم سفيرسكي في مؤلفه هذا رؤية لما يسميه «المجتمع الإسرائيلي العادل» تجسد بديلاً راديكالياً للتوجه المحافظ المهيمن الذي يجعل من النمو الاقتصادي هدفاً مركزياً، بل وحيداً أحياناً، للسياسة الاقتصادية . الاجتماعية الإسرائيلية. غير أن النمو الاقتصادي، وإن كان شرطاً ضرورياً، ليس شرطاً كافياً لبلوغ مجتمع عادل، لأن النمو قد يتحقق أيضاً في مجتمع عبودي. وإلى جانب هذا، كذلك السياسة (الرسمية) الرامية إلى تحقيق عمالة كاملة . بمعنى استغلال كل القوة العاملة بأكملها . وتوفير منظومة الرفاه الاجتماعي، هي سياسة محدودة في أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية. وكما يثبت الواقع الإسرائيلي يمكن أن يبقى الناس يعيشون في حالة من الفقر حتى في وضع التشغيل الكامل (أي في وضع يعمل فيه الزوجان) وفي ظل منظومات الرفاه الاجتماعي التي تشترط الحقوق الاجتماعية بـ«اختبارات الإمكانات» وتصنف المتوجهين إليها في خانات «عديمي المسؤولية» و«المتسكعين»، ما يثبت أنها منظومات ضارة وغير أخلاقية.

ويرى سفيرسكي أن المجتمع الاشتراكي . الديمقراطي الجدير هو المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد في ظروف كريمة. إنه المجتمع الذي يحقق فيه أعضاءه حكمهم في السكن الإنساني واللائق؛ إنه المجتمع الذي يحظى فيه أولادهم بالتعليم المناسب تمويل حكومي، من روضة الأطفال وحتى نهاية اللقب الجامعي الأول؛ إنه المجتمع الذي تنتمي فيه غالبية العائلات إلى الطبقة الوسطى وتعيش نفسها بكرامة وليس أقل أهمية من هذا أيضاً . وهنا يشدد سفيرسكي على العنصر الديمقراطي في رؤيته الاشتراكية الديمقراطية . أن تكون شريكة كاملة، وبصورة فاعلة، في صياغة وتصميم حياتها الجماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية.

لا يذكر سفيرسكي نظرية العدل الاقتصادي . الاجتماعي التي وضعها الفيلسوف وعالم الاقتصاد الهندي أمارتيا كومار سنن بالإسم ولا منحه القدرات الذي أرساه سنن. وهو منحه يقترح، خلافاً لنظريات العدالة التي تضع مسألة توزيع الموارد في المركز، عنواناً آخر لنظريات العدل، هو: القدرات، والقدرات هنا هي منظومة من الحريات التي تتيح تحقيق توليفة من الوظائف المختلفة ذات القيمة والأهمية بالنسبة لبني البشر. وثمة قوائم طويلة من القدرات العديدة، لكنها تشمل، بين ما تشملها، الحياة، الصحة الجسدية، اكتمال الجسم (بمعنى عدم افتقاده أعضاء أساسية)، الحواس، الخيال التفكيرية، الانتماء، السيطرة على البيئة المحيطة، بما في ذلك السيطرة السياسية والسيطرة المادية. ورغم أنه لا يذكر هذه النظرية وهذا التوجه بالإسم، إلا أن سفيرسكي يكتب: «إن ظروف الحياة الاجتماعية تقاس ليس فقط بمعايير

«الخير الممكن»: خطوط عامة لسياسة اشتراكية ديمقراطية إسرائيلية» هو عنوان المؤلف الاقتصادي . الاجتماعي الجديد الذي وضعه الباحث الإسرائيلي شلومو سفيرسكي وصادر، في أوائل تموز الجاري، عن «مركز أدفا . معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل»، والذي كان سفيرسكي أحد مؤسسيه ويشغل فيه اليوم منصب «المدير الأكاديمي».

ويوضح سفيرسكي منطلق مؤلفه . وثيقته هذه وغايتها فيقول إنها «ولدت من رحم التطلع إلى وضع أهداف محددة لسياسة اشتراكية . ديمقراطية جديدة في إسرائيل». ويضيف: «عادة ما تتم صياغة مثل هذه الأهداف بمصطلحات وضع مستقبلي جيد ومختلف، إيجابياً، عن الوضع القائم. غير أن هذه الوثيقة تضع، في المقابل، هدفاً محدداً نراه ماثلاً اليوم أيضاً: دفع قدرة السكان عامة على توفير شروط الحياة الاجتماعية الأكثر سخاء المتحققة فعلياً في الوقت الراهن!»

ود. شلومو سفيرسكي هو باحث وناقد في شؤون المجتمع الإسرائيلي منذ ما يزيد عن أربعين عاماً، تعود بدايتها إلى زمن كانت أكاديميا الإسرائيلية إبانه لا تزال ترفض سماعاً أو تقبل أية أصوات نقدية حادة، مندثرة بأن النقد ينبغي أن يكون «بناءً ومن الداخل»، وهو ما لم يتمثل له سفيرسكي، فـ«تكشف» لعلماء الاجتماع الإسرائيليين ولعلم الاجتماع الإسرائيلي أن هنالك جماعة تسمى «الشرقيون» تتبع في أسفل السلم الاجتماعي . الاقتصادي الإسرائيلي وتعاني من الإقصاء، ليس لأنها لم تُنجز عملية التحديث ولم تذوّت «القيم الغربية»، وإنما «لأنها تعاني من الاضطهاد السياسي، الاقتصادي والثقافي، من جانب المجتمع الشكنازي الحاضر»، كما يقول البروفسور يوسي دهان. أستاذ القانون والفلسفة ورئيس دائرة حقوق الإنسان في «المركز الأكاديمي للقانون والتجارة في رامات غان وأحد مؤسسي مركز «أدفا» (ويشغل اليوم منصب رئيس المركز).

ويقول دهان، في هذا السياق، إن سفيرسكي هو أحد علماء الاجتماع الأوائل الذين قاموا بتحليل للمجتمع الإسرائيلي بأدوات التحليل الطبقي، ووضعوا منظورا مختلفاً لهمم علاقات القوة السياسية، الثقافية والاجتماعية، بواسطة الموقع الذي تحتله كل واحدة من الفئات الاجتماعية المختلفة في إطار بيئة المجتمع الإسرائيلي الطبقية . الاقتصادية، ويشير، في مقال خاص عن هذا الإصدار نشره على موقع «هعوكس» (اللسعة)، إلى أن سفيرسكي يواظب، منذ أكثر من ٢٥ سنة، على تحليل المجتمع الإسرائيلي فبقدم . سوية مع طاقم مركز «أدفا» - «صورة وضع اجتماعي» سنوية مفصلة عما يحدث ويتطور في مجالات حياتية شتى: «هجروت» (شهادة إنهاء الثانوية العامة)، العمل، التقاعد وغيرها الكثير. كما يداب سفيرسكي على إصدار تقرير سنوي خاص يضمه تفاصيل دقيقة عن «ثمن الاحتلال» والموارد الهائلة التي ترصدتها الحكومة للمستوطنين والمستوطنات في ما وراء «الخط الأخضر»، لمقارنة بالميزانيات الضئيلة التي ترصدتها للبلدات

«الخير الممكن»: خطوط عامة لسياسة اشتراكية ديمقراطية إسرائيلية»

فهذه التغييرات، خلافاً لـ «الإصلاحات النبوية» التي يقترحها علماء الاقتصاد صبح مساء وكل غايتها الدفع نحو تحقيق النمو، ليست مشروطة بالنمو بالضرورة، تغيير السياسة التي توجه أبناء الشبيبة من طوائف وقوميات مختلفة إلى مسارات تعليمية مختلفة ليس مرهوناً بالنمو، كما أن ديمقراطية السيطرة على رأس المال ليست مرهونة بالنمو. غير أن لغة كينز وكورزنتيس لا تزال تنجح في التمويه وإخفاء هذه كلها عن أعيننا. ذلك، أولاً، لأن هذه اللغة مشتركة لجميع المعسكرات السياسية . الحزبية، فهي ليست لغة التكنوقراطيين و«قباطنة الاقتصاد» وحدهم فقط، بل لغة المعسكر الاشتراكي . الديمقراطي أيضاً. الفرق بين الاشتراكيين . الديمقراطيين وبين الليمين الليبرالي أو النيو ليبرالي يتجسد، أساساً، في الطرق المعتمدة لبلوغ الهدف المشترك، الذي هو . كما ذكرنا . نمو اقتصادي يُنتج فرصاً جديدة للعمل . المعسكر الثاني يدعو إلى تسريع وتيرة النمو بواسطة وضع مقود القيادة والتحكم بين يدي القطاع التجاري، وبينما يدعو المعسكر الأول إلى زيادة ورفع الضرائب لإتاحة المجال أمام تقديم الخدمات الاجتماعية التي تزيد، بدورها، وتأثر ومعدلات النمو المستقبلي، يدعو المعسكر الثاني إلى خفض الضرائب من أجل تمكين أصحاب الرساميل من الاستثمار في الاقتصاد المحلي، بافتراض أن النمو سيوفر للجميع وسائل كافية لرفع مستوى الرفاه الفردي والعائلي.

ومع ذلك، يتعين علينا اختراق الحواجز نحو حدود الرؤية التي تملئها وتفرضها لغة كينز وكورزنتيس، ففي عصر التصنيع والتدريج، مع بداية القرن العشرين، كان من المنطقي الادعاء بأن الاشتراكية . الديمقراطية تعني التحرر من النقص، كم الأمراض، من الجهل، الإهمال والتسكع، ولذا فقد كان من المنطقي الادعاء، أيضاً، بأن السياسة الاشتراكية . الديمقراطية ينبغي أن تتمحور في النمو، التشغيل والرفاه. أما اليوم، وبعد ٧٠ عاماً على إرساء دولة الرفاه في الدول الغربية، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحنا ندرك أن سياسة تشجيع النمو لا تعني، بالضرورة، رفع مستوى المعيشة وأن سياسة التشغيل الكامل لا تعني، بالضرورة، ضمان عيش كريم وأن إرساء منظومات الرفاه الاجتماعي لا تعني بالضرورة التغلب على الميل نحو اعتبار قبليتي الإمكانات والموارد مسؤولين عن أوضاعهم.

ديمقراطي كما هو الحال في الدول الاسكندنافية، حيث تُعتمد سياسة رفاه سخية جداً وعامة، وكذلك في ظل نظام اجتماعي . اقتصادي نيو ليبرالي، كما هو في الولايات المتحدة، حيث كل إنسان فرد متروك، إلى حد كبير، لمصيره الفردي هو . وقد يحدث النمو، أيضاً، في دولة غنية بالمهاجر، حتى وإن كانت غالبية سكانها من الأيمن الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وكذلك في دولة تفتقر إلى الموارد الطبيعية لكنها غنية بالمعلمين والمثقفين . وقد يحدث النمو، أيضاً، في دولة لا تعدى نسبة الفقر فيها إلى ٥٪، كما في الدانمارك، أو في دولة تزيد فيها نسبة الفقر عن ١٨٪، كما في إسرائيل.

وتفرض لغة كينز وكورزنتس تماثلاً وتجانساً مصطنعين، أيضاً، على منظومات اقتصادية مختلفة تماماً من بعضها بعضاً، فقد يكون النمو نتاجاً لاستغلال مزايا الموارد الطبيعية دون أن يكون هذا الاستخدام مصحوباً بتحسين ورفع مستوى كل السكان التعليمي والثقافي أو قدراتهم ومواردهم الفردية، وقد يكون النمو نتاجاً لتوفير اعتمادات مالية رخيصة ووفيرة للصناعات، دون أن يكون هذا مصحوباً بالضرورة بدفع وتحسين قطاعات اقتصادية أخرى. وقد يطرأ النمو في وضع يسيطر فيه عدد قليل من المجموعات التجارية على الجزء الأكبر من الاعتمادات المالية والجزء الأكبر من الأرباح، وهو ما يحول دون توزيع أكثر مساواة لثمار هذا النمو.

النمو الاقتصادي، إذن، يمثل ضرورة وجودية في حالة الزيادة السكانية، لكنه لا يكفي، في حد ذاته، لضمان إحداث تغيير حقيقي في ظروف حياة بني البشر، ليس في مقدوره موازنة توزيعة العمل الطبقي، أو إلغاء فجوات القوة والموارد بين النساء والرجال، أو الحؤول دون إقصاء مجموعات كبيرة من بني البشر - في كل دولة ودولة - بسبب العرق، الدين أو القومية، أو وقف تضيق الشابات والشبان وتصنيفهم وتوجيههم . للتعليم الأكاديمي أو للتعليم المهني.

والنمو، حتى حين تكون انعكاساته إيجابية، لا يمكن أن يشكل رؤية مستقبليّة جماعية، يتعين علينا الخروج من الصندوق الاصطلاحي الذي وضعه كينز وكورزنتيس، فهذا الصندوق، الذي خدم أعمالاً خيرة عديدة طوال أجيال، أصبح يمسد اليوم مجال الرؤية.

إن النمو، في حد ذاته، لا يستطيع إحداث تغييرات اجتماعية جوهرية،

التي تمكنها من تنفيذ مهمات التنظيم (التحكم / الضبط) والرصد (المراقبة). إنها اللغة التي نتيج لنا قول أشياء من قبيل «بالاستناد إلى أن الناتج المحلي الخام لدينا هو كذا وكذا، ووتيرة النمو عندنا هي كذا وكذا، والدين القومي هو كذا وكذا»، فإن وضعنا النسبي غير سيء. اللغة التي وضعها كينز وكورزنتس كانت مُعدّة للاستخدام في إدارة الاقتصادات الوطنية، غير أنها تحولت، مع مرور الوقت، وأصبحت شيئاً آخر إضافياً: لغة لوصف وتقييم الحالة الإنسانية في كل مكان ومكان. وقد غدت اليوم لغة الألام في السياسات التطبيقية. فمن الجدير بالذكر، مثلاً، أن النقاش العام في مسائل تتعلق بالقضايا الاجتماعية كان قد انطلق بكل قوة وزخم مع ظهور حركة التنوير الأوروبية في القرن الـ ١٨. ثم اتسع لاحقاً مع الثورة الفرنسية، مع الحركات القومية والثورية الأوروبية ومع انتشار حركات التحرر من الكولونيالية الأوروبية في أنحاء مختلفة من العالم، خلال القرن العشرين. وفي منتصف القرن الـ ٢٠، بدأت لغة الألام التنويرية والثورية تتراجع وتتقلص، ومعها الألام نفسها أيضاً. وبدلاً من رؤية الـ «حرية، مساواة وأخوة»، أخذت تظهر وتتصدّر «أهداف» يحددها الساسة وموظفو وزارات المالية: النمو السنوي بنسبة ١٠٪ يُعتبر إنجازاً نادراً، النمو بنسبة ٥٪ هو إنجاز ممتاز، النمو بنسبة ٢٪ هو سبب مثير للقلق والنمو السلبي هو أزمة عميقة. هذه المعطيات تُستخدم، اليوم، ليس فقط للحكم على ما هو موجود وقائم فعلياً، وإنما لترسيم حدود الممكن أيضاً: النمو الثابت (المتواصل) بنسبة ١٠٪ يُعتبر هدفاً غير دائم؛ التوقع بتحقيق نمو بنسبة ٥٪ يُعتبر متفائلاً جداً، أكثر مما ينبغي؛ التوقع بتحقيق نمو سلبي يُعتبر حالة تستوجب توحيد كل القوى السياسية لفرص تنفيذ «إصلاحات نبوية» عميقة وحادة. وهكذا، تحول النمو من شرط لتحسين الوضع الإنساني إلى التحسن نفسه!

وفوق هذا، تفرض لغة كينز وكورزنتس تماثلاً وتجانساً مصطنعين على مستويات معيشية إنسانية مختلفة تمام الاختلاف من بعضها بعضاً: نمو مرتفع قد يطرأ في ظل نظام ليبرالي، كما حصل في إنجلترا في عصر الثورة الصناعية، وفي ظل نظام عبودي كالذي كان في الولايات المتحدة عشية الحرب الأهلية وفي ظل نظام يقوده حزب تسلطي كما هو الحال في الصين في أيامنا هذه. قد يحدث النمو في ظل نظام اشتراكي .

نقدم، فيما يلي، ترجمة كاملة للمقدمة التي وضعها شلومو سفيرسكي لمؤلفه الجديد الذي صدر في السابع من تموز الجاري، تحت العنوان المثبت أعلاه:

طبقاً للمعيار المقبولة دولياً وبالمقارنة مع المجتمع البشري في العالم أجمع، يعيش نحن، سكان إسرائيل، في وضع جيد جداً. فإسرائيل مصنفة في عداد الدول المسماة «متطورة»؛ إنها تنتج منتجات بمستويات تكنولوجية ريفية جداً، من الأكثر تطوراً في العالم، غالبية الإسرائيليين يتمتعون بمستوى معيشي «غربي»، حتى إن لم يكن من الأعلى في العالم؛ وتدير دولة إسرائيل المنظومات من الأكثر تطوراً في مجالات الصحة، التعليم، الرفاه والضمان الاجتماعي، حتى وإن لم تكن من الأكثر سخاء في دول الغرب. وبنظرة مقارنة، يمكن الحديث عن حلم صهيوني قد تحقق. في الوقت عينه، وبالمقارنة بيننا وبين أنفسنا، نحن، مواطني إسرائيل، نعرف أن الحلم الإسرائيلي، بالنسبة لغالبية الإسرائيليين، صعب التحقيق؛ إلى جانب المديرين العامين الذين يتمتعون براتب شهري يبلغ مئات آلاف الشيكلات، ثمة بيننا مئات آلاف العائلات والعمال الذين يتلقون رواتب متدنية جداً تضعهم تحت «خط الفقر»؛ وبينما يصبح عشرات، وربما مئات، الشبان الإسرائيليين أغنياء بين ليلة وضحاها، بفضل شركات ناشئة في شتى التخصصات والمجالات، يبقى نحو نصف الشباب الإسرائيليين دون شهادة «بجروت» (شهادة إنهاء الثانوية العامة). وعلى مسافة غير بعيدة عن تل أبيب البراقة المتلألئة والكوسموبوليتية، بل في جنوب تل أبيب ذاتها، تبداً بلاد أخرى، مختلفة، من المريح لنا تسميتها بـ «الأطراف».

إذا كان الوضع سيئاً إلى هذا الحد، فكيف هو جيد إلى هذه الدرجة إذن؟ وإذا كان الوضع جيداً إلى هذا الحد، فكيف هو سيء إلى هذه الدرجة إذن؟ الإجابة على هذا السؤال موجودة في مضمون «المعايير المقبولة» هذه. الفكرة الأولى أعلاه ترتكز، كلها، على حقل المصطلحات الذي تركزس وتجذّر في الخطاب العام في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهي مصطلحات ترتبط، أساساً، باسمي اثنين من علماء الاقتصاد: جون مينارد كينز، عالم الاقتصاد البريطاني الذي وضع تعريف مسؤولية الدولة بكونها المنظمة (المتحكمة / الضابطة) الأعلى للنشاط الاقتصادي؛ وسايامون كورزنتس، عالم الاقتصاد الأميركي الذي وضع للدولة الأدوات الإحصائية



الشعار: السوق حرة الشعب مستعبد.

حملة الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١ - فقاعة عابرة تلاشت آثارها بقدر سرعة اندلاعها!

تقارير جديدة تؤكد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحالية في إسرائيل باتت أسوأ مما كانت عليه قبل خمس سنوات ورغم ذلك لا حراك يذكر

الخدمات الصحية والمواد الطبية ارتفعت بنسبة ٩٦٪، وتواصل ارتفاع أسعار البيوت بنسبة تتفوق ٢٠٪ خلال ثلاث سنوات. ويقول البحث أن أسعار البيوت في إسرائيل سجلت ارتفاعا حادا بنسبة ١٥٪ في العام ٢٠١٥، و٢٠٪ في العام ٢٠١١، ولكن بعد حملة الاحتجاجات الشعبية، التي كانت مسالمة المسكن في صلبها، واصلت ارتفاعها، ومن المتوقع أن تكون أسعار البيوت قد ارتفعت حتى العام المقبل بأكثر من ٤٠٪ خلال عشر سنوات. وفي حين كان المواطن في إسرائيل يحتاج في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠٢ شهري لشراء بيت، فقد ارتفع عدد الرواتب في العام ٢٠١٣ إلى ١٣٧ راتباً، ومن المتوقع أن يواصل هذا العدد ارتفاعه ليصل في العام المقبل إلى ١٤٤ راتباً.

لماذا أريدت الحكومة لعلات

في الاستطلاع الذي أجرته صحيفة «ذي ماركر» بشأن نظرة الجمهور إلى غلاء المعيشة وأسبابه، رأى ٣٢٪ أن السبب الأساسي في ارتفاع أسعار الغذاء، ثم سلسلة من النسب الهامشية على مختلف الأوضاع والسياسات، وكان الالفت نسبة الأوضاع الأمنية التي لم تحط بأكثر من ٢٪، رغم أنها المقررة في الانتخابات البرلمانية.

وأصابع الاتهام تتوجه دائماً إلى الحكومة وإلى سياساتها الاقتصادية، ولكن شكل الاتهام وجوهه يرتفعان أكثر بهوية الذي يوجه الاتهام، وغالباً فإن حيتان المال خارج دائرة الاتهام، فمثلاً تقول «ذي ماركر» في تقريرها أنه لو زادت كلفة المعيشة وان الالفت على هذا سوق الاتصالات، وبشكل خاص

الاتصالات الخليوية، فقرار الحكومة قبل سنوات قليلة بفتح سوق المنافسة، وزيادة عدد الشركات، إضافة إلى أنظمة تحدد الكلفة، ساهمت في تخفيض كلفة الاتصالات للمواطن بما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪.

لكن الاعتراف الأبرز بشأن عدم تحقيق نتائج من حملة الاحتجاجات الشعبية، وبيان الحكومة لم تفعل شيئاً لإصلاح الأوضاع، جاء من محافظة بنك إسرائيل كارنيت فلوغ بالذات، التي قالت في مقابلة مع صحيفة كاكاليست، إن المواطنين يتلقون خدمات متواضعة في المجالات الاجتماعية على أنوعها، إلا أن فلوغ عزت الأمر إلى انخفاض المستويات الضريبية، وهي تتطلب برفع الضرائب، على تزداد مداخيل الخزينة، وبالتالي تزداد قدرة الحكومة على تقديم الخدمات بمستوى أفضل. وقالت إن الجمهور لا يستطيع بعد أنه إذا دفع أكثر ضرائب، فإنه سيحصل على خدمات أفضل.

وجاءت تصريحاتها هذه في الوقت الذي تخطط فيه الحكومة لفعل عكس ما تنادي به فلوغ، بمعنى أن الحكومة، وبالذات وزير المالية موشيه كحلون، يتجه إلى تخفيض الضريبة، وخاصة ضريبة الشركات، في ميزانية العام المقبل، ٢٠١٧ و٢٠١٨. وقالت إن الجمهور يدفع الضرائب، وحينما يكون فائضاً في الضرائب، فإن على هذه الأموال أن تعود لادفعها، ولكن كحلون غيب فكرة محاولة تقليص الفجوة في الموارد، من خلال فرض الضرائب على ذوي المداخل العالية، وتوزيع الميزانيات من خلال خدمات على الجمهور الأضعف.

وقالت فلوغ في المقابلة ذاتها إنه يجب تحديد أسباب غلاء المعيشة، فهل هو نابع فقط من ارتفاع الأسعار، أم أيضاً من مستويات الرواتب، وقالت: «إذا كانوا في النزوح يدفعون أكثر في صالون الحلاقة، فإنهم لا يعترضون، لأنهم يتقاضون رواتب مناسبة لتلك الأسعار، ولهذا فإن السؤال يجب أن يكون مطروحا أيضاً حول القدرة على تحقيق رواتب أعلى، وعلى مستويات تأهيل في سوق العمل أعلى مما هو قائم في سوق العمل الإسرائيلي».

شركات البناء الكبرى، لذا فإن الحملة الشعبية ضد أسعار البيوت، وفي المسار الذي دخلت فيه، كانت دعماً ضمناً لما يطرحة وكذا الأمر بالنسبة لأسعار المواد الغذائية، وتلك الجبنة، فهذا جاء وسط دعوات من حيتان مال لكسر الاحتكارات في سوق الأغذية، من خلال فتح الأسواق المحلية أمام استيراد المواد الغذائية من العالم لرفع مستوى المنافسة.

وطالما كانت أيام الحملة الأولى تتركز في هذين المطلبين كان الدعم من وسائل الإعلام كبيراً، وهذا أدخل الحكومة ورئيسها بنيامين نتنياهو في ضغط واضح، ولكن لاحقاً، بعد انضمام قوى سياسية معروفة بتوجهاتها الاقتصادية الاجتماعية، وأيضاً أطر شعبية أخرى، وبدخول مواضيع أخرى ونات عمق أشد، في مواضيع الحملة، مثل المطالبة برفع الحد الأدنى للأجر، ووقف العمل في المؤسسات العاملة من خلال شركات قوى عاملة استغلائية، وضم مطالب الجماهير العربية في إسرائيل، بدأنا نشهد تراجعاً كبيراً في دعم وسائل الإعلام الكبرى، حتى انقلبت على موقفها الأول، وبدأت محرضة ضد الحملة، وهذا ساهم في إضعافها.

ونشرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في ملحقها الأسبوعي، الأسبوع الماضي، بالتعاون مع أحد معاهد الاستطلاعات، مسحاً واستطلاعاً حول نسبة ٢٦٪، في دعم وسائل الإعلام الكبرى، فيما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤٪، على الرغم من أن إجمالي التضخم في السنوات الثلاث الأخيرة يسجل تراجعاً. أما الرواتب فقد ارتفعت بنسبة ٨٪ فقط، وهذا يعني أن الفجوة بين المداخيل وكلفة المعيشة اتسعت أكثر.

وتقول الصحيفة في تقريرها إن الوضع الناشئ في أسعار البيوت، أدى إلى تراجع أعداد مشتري البيوت بنسبة ٢٠٪، مقابل ارتفاع أعداد من يستأجرون بنسبة ٧٪.

وكان من الممكن أن يكون ارتفاع كلفة المعيشة أكبر مما ورد في التقرير، إذ إن انخفاض أسعار النفط، وبالتالي أسعار وقود السيارات والنقلات بشكل عام، لجم جزءاً من ارتفاع الأسعار، على البضائع المحلية، وحتى المستوردة، في جزئية تكاليف النقل، فأسعار الوقود للسيارات في إسرائيل انخفضت بنسبة ٢٠٪، ما يعني أن انقلاباً في توجهات أسعار النفط عالمياً، قد يؤدي إلى ارتفاع آخر في كلفة المعيشة.

كذلك الأمر بالنسبة لتراجع أسعار الملابس والأحذية بنسبة ١١٪ مقارنة مع ما كان قبله ٥ سنوات، وتقول الصحيفة إن التراجع في هذا القطاع كان نابعا من تراجع أسعار عالمية (مواد خام)، ودخول شركات ملابس عالمية إلى السوق الإسرائيلية، ما زاد من حجم المنافسة، وتضيف الصحيفة أنه في كل الأحوال، فإن حملة الاحتجاجات رفعت مستوى الوعي واليقظة لدى الجمهور، الذي بات أكثر تمسكاً في البحث عن الأسعار الأدنى، ما ساهم في تراجع أسعار أو كلفة حملات التخفيض الواقعية. وقبل عامين، في الذكرى الثالثة لاندلاع حملة الاحتجاجات، صدر بحث أعد الباحثان د. روبي ننتزون، وإيتمار غارلت، في مركز «ماركو للاقتصاد السياسي»، ويظهر من البحث أنه في حين ارتفع التضخم من العام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ بنسبة ٧٪، فإن أسعار المواد الغذائية وهدها ارتفعت بنسبة ١٣٪، كما أن أسعار

كتب ب. جرابسي:

ما تزال تقارير وأبحاث إسرائيلية كثيرة تسأل عن أسباب وأد حملة الاحتجاجات الشعبية، التي اندلعت في إسرائيل فجة في مثل هذه الأيام قبل خمس سنوات (عام ٢٠١١)، وقد بدأت في وسط مدينة تل أبيب، وانتشرت في مدن أخرى، ولكن سرعان ما تلاشت كلياً في غضون بضعة أسابيع. أما تقارير اليوم، فإنها تؤكد أن كل «الشمار» المحدودة التي انتجتها حملة الاحتجاجات تلك تلاشت شيئاً فشيئاً، وحتى أن الأوضاع اليوم أسوأ مما كانت عليه قبل خمس سنوات، خاصة في ما يخص أسعار البيوت التي كانت الشرارة الأولى لتلك الاحتجاجات.

وكانت إسرائيل قد شهدت في أوائل صيف العام ٢٠١١ حملة احتجاجات، بدأت باحتجاج شابة، ومن ثم مجموعة شيان وشابات في مدينة تل أبيب على غلاء البيوت وإيجارات البيوت، فحملت الأولى امتعتها وانتقلت إلى خيمة نصبتها في أحد ميادين المدينة ليلحق بها آخرون، وخلال أيام تطور الاحتجاج من احتجاج يقتصر على أسعار السكن، إلى احتجاج على غلاء المعيشة.

وكانت إسرائيل قد شهدت في أوائل صيف العام ٢٠١١ حملة احتجاجات، بدأت باحتجاج شابة، ومن ثم مجموعة شيان وشابات في مدينة تل أبيب على غلاء البيوت وإيجارات البيوت، فحملت الأولى امتعتها وانتقلت إلى خيمة نصبتها في أحد ميادين المدينة ليلحق بها آخرون، وخلال أيام تطور الاحتجاج من احتجاج يقتصر على أسعار السكن، إلى احتجاج على غلاء المعيشة.

وكانت حكومة بنيامين نتنياهو في حينه قد فتاجت من الحملة، وسعت بكل الطرق إلى إسكانها، بداية بهاجمتها، ومن ثم بتشكيل لجنة خاصة «لجنة تراختنبرغ» لفحص كيفية خفض غلاء المعيشة، وقد خرجت اللجنة بسلسلة توصيات، إلا أن الحكومة لم تتعامل معها بكامل الجدية، إذ أنه ما أن انتهت اللجنة عملها حتى تلاشت الحملة.

ارتفاع الأسعار وكلفة المعيشة

واندلعت تلك الاحتجاجات في موضوعين مركزيين: الأول كان أسعار البيوت وكلفة الأيجار، والثاني كان يحمل شعار «جينة الكوتنج»، وهي أحد منتجات الألبان المصنعة، الشهيرة في إسرائيل، ولكنها بفعل سعرها من نصيب الشرائح الوسطى العليا، واللافت أن هذه الحملة حظيت بدعم إعلامي، وبالذات من وسائل الإعلام الخاصة الكبرى، التابعة لسلطة البث الثانية، وأيضاً الصحف الكبرى. ولكن هذا الدعم تراجع بسرعة لاحقاً، نظراً لدخول عناوين مركزية أخرى على حملة الاحتجاجات الشعبية. فأسعار البيوت وأسعار المواد الغذائية طرحت في أوج جدل اقتصادي، يقف من خلفه حيتان المال، الذين اتهموا الحكومة بارتفاع أسعار البيوت، بسبب ارتفاع أسعار الأراضي، بادعاء أن الحكومة «لا تفرج عن أراض للبناء بالقدر الكافي»، كما طالبوا الحكومة بخفض أسعار الأراضي، إلى الحيف، وحتى الصفر، ولكن من يكن في الإعلام الخاص أي حديث عن كلفة البناء، وأرباح

شبهات فساد متزايدة ضد نتنياهو تجعل مستقبله السياسي ضبابياً!

تلقي أموال من ثري فرنسي؛ خلال محاكمته في فرنسا في قضايا نصب واحتيال، مزح الثري الفرنسي اليهودي، أرنو ميمران، بأنه نقل في العام ٢٠٠٩، لبنيامين نتنياهو ما يعادل ١٧٠ ألف يورو، وهذا مبلغ لم يصرح به نتنياهو، وحسب ميمران فإن الأموال كانت لغرض تمويل حملة نتنياهو الانتخابية. أما نتنياهو فيدعي أنه تلقى من صديقه ميمران في العام ٢٠٠١ ما يعادل ٤١ ألف يورو، لتمويل حملات دعائية دعم لإسرائيل كان يقوم بها نتنياهو، حينما كان خارج الحلبة السياسية، بين العامين ١٩٩٩ ونهاية العام ٢٠٠٣.

تمويل مصاريف لبيت نتنياهو الخاص: هذه القضية طفت على السطح أكثر من مرة في السنوات الأخيرة، بعدة صياغات، منها الصرف الزائد في مقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة في مدينة القدس، وأيضاً شبهات بصرف أموال من الخزينة العامة على البيت الخاص لنتنياهو وعائلته في مدينة قيساريا. وتطور في هذه القضية زوجة نتنياهو سارة، التي خضعت للتحقيق أكثر من مرة.

وفي نهاية شهر أيار الماضي، تسربت معلومات إلى وسائل إعلام إسرائيلية، مفادها أن الشرطة أنهت التحقيق مع زوجة نتنياهو بتوصية لتقدمها إلى المحاكمة، وقد أثار التسريب ضجة كبيرة في قيادة الشرطة وفي محيط المستشار القانوني للحكومة مندليليت، بادعاء أن الأنظمة الجديدة تقضي بأن لا تعلن الشرطة توصياتها في قضايا تتعلق بمنحجي الجمهور.

وبقي نتنياهو، كما يبدو، بعيداً عن دائرة التحقيق في هذه القضية، التي تتورط بها زوجته، وأحد المسؤولين السابقين في مقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة.

التصرف اللفظ مع موظفي المقر الرسمي: في سياق متصل مع قضية المقر الرسمي والبيت الخاص لبنيامين نتنياهو، أدانت محكمة العمل الإسرائيلية زوجته، سارة، بالتعامل اللفظ مع المدير السابق لمقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة، بما يتضمن من إهانات ومطالب عمل غير منطقي. وحكمت عليها المحكمة بدفع غرامة تعادل ٤٦ ألف دولار، للمشتكي. وقد رفضت محكمة العمل العليا طلب سارة نتنياهو بالاستئناف على القرار.

وما تزال في المحاكم دعوى مشابهة أخرى ضد سارة نتنياهو، وكانت تهم مشابهة قد واجهتها سارة خلال ولاية زوجها في رئاسة الحكومة لأول مرة في النصف الثاني من سنوات التسعين. وفي سنوات الالفين واجهت سارة شكوى أخرى من عاملة في منزل العائلة الخاص في قيساريا، تم إتهامها خارج أروقة الحاكم.

قضية «بيبي تورز»: تتعلق هذه القضية بشبهات حصول نتنياهو وأفراد عائلته على أثمان تذاكر سفر إلى خارج البلاد، من جهات «خارجية»، ومن مستثمرين، بشكل مناقض للأنظمة القائمة فيما يتعلق بسفر الوزراء، إذ يجري الحديث عن الفترة التي كان فيها نتنياهو وزيراً للمالية في حكومة أريئيل شارون، من العام ٢٠٠٣ إلى العام ٢٠٠٥. وقد كشف عن هذه القضية في العام ٢٠١١، الصحافي ريفيد دروكور، أحد الناقدون البارزين لنتنياهو في الإعلام الإسرائيلي، وجرى بث التقرير المطول في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، التي حاول نتنياهو مراراً السيطرة عليها، وعمل خلال ولايته حكومتيه السابقتين مراراً، على ضرب القناة، حينما كانت تواجه أزمة مالية.

في أعقاب نشر التقرير، شرع المستشار القانوني للحكومة في التحقيق في القضية، وانتقل التحقيق إلى الشرطة، وكان الاستنتاج بانح ما لم تكن تجاوزات جنائية في هذه القضية، إلا أن المراقب العام للدولة أصدر تقريراً في نهاية شهر أيار ينقض فيه استنتاجات المستشار القانوني للحكومة، ويؤكد وجود قاعدة للمخالفات الجنائية للقانون، ما يستوجب الشرطة بالشروع في تحقيق جديد.

شبهات في ولاية نتنياهو الأولى: خلال ولاية نتنياهو الأولى في رئاسة الحكومة، ١٩٩٦-١٩٩٩، وبعدها، واجه نتنياهو عدة تحقيقات في قضايا فساد، من بينها الحصول على أموال من جمعيات وهمية ومن أثرياء، لتمويل حملاته الانتخابية، بشكل مخالف للأنظمة، ومثل هذه القضية واجهها كل رؤساء الحكومة اللاحقين، إيهود باراك وأريئيل شارون وإيهود أولمرت، وانتهت هذه القضية بالنسبة لنتنياهو بإغلاق الملف.

كما جرى التحقيق مع نتنياهو، بعد فشل في انتخابات ١٩٩٩، بأنه أخذ معه إلى بيته الخاص هدايا ذات شأن، كان قد تلقاها كرئيس للحكومة، وبموجب القانون يجب أن تبقى الهدايا في مستودعات الدولة، وبموازاة هذه القضية، جرى التحقيق مع نتنياهو وزوجته في قضية شركة نقلات، تم استخدامها لشؤون خاصة على حساب الخزينة العامة، وأن تلك الشركة كانت قد حظيت بعطاءات في مؤسسات رسمية إسرائيلية.

وفي كل هذه القضايا لم يتم توجيه أي لائحة اتهام ضد نتنياهو وزوجته.

والسؤال: ما المتوقع الآن؟

من الصعب الرد بدقة على مصير نتنياهو، قبل معرفة القضية الجديدة بدقة ما ورد في وسائل الإعلام بأنها قضية أموال ضخمة، لكن لا بد من الإشارة إلى أن قضية كهذه أدت إلى استقالة رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، وكادت أن تطيح برئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون، الذي قلت من التحقيقات بسقوطه في غيبوبة دامت ثماني سنوات مات بعدها.

أفاد بيان صادر عن المناطق لسان الشرطة الإسرائيلية قبل عدة أيام، أن تحقيقاً تحت طائلة التحذير أجري في نهاية الأسبوع الفائت مع الرئيس السابق لطاقم موظفي ديوان رئاسة الحكومة آري هارو المشته به بالاحتيال، وأضاف البيان أنه في ختام التحقيق الذي استمر منذ ساعات الصباح حتى ساعات الليل، تم إخلاء سبيل هارو بشروط من بينها أن يبقى قيد الإقامة الجبرية لمدة خمسة أيام.

وكانت الشرطة أوقفت هارو على ذمة التحقيق فور وصوله إلى مطار بن غوريون الدولي يوم الخميس الماضي.

وقالت تقارير صحافية إن هناك علاقة بين عملية التوقيف هذه والفحص الذي تجريه الشرطة هذه الأيام حول شبهات جنائية منسوبة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بإيعاز من المستشار القانوني للحكومة أفحيا مندليليت.

وأكدت تقارير أخرى أن التقديرات لدى الشرطة تشير إلى أنه في حال العثور على مواد تجزّم هارو، فإنه سيتم الاقتراح عليه أن يتحول إلى شاهد ملك ضد نتنياهو.

الجدير بالذكر أن هارو ركز في الماضي التبرعات لنتنياهو في الولايات المتحدة. وقال مصدر مقرب من الضالعين في القضية إن «المعلومات المتعلقة بهارو ونتنياهو من شأنها أن تخرج الأخير كثيراً على الصعيد العام، لكن ليس واضحاً بعد حجم الجانب الجنائي في القضية».

وتفاعلت الحلبة السياسية الإسرائيلية في الأيام الأخيرة على جة الخصوص، مع انتشار معلومات في وسائل الإعلام الإسرائيلية تفيد بأن الشرطة تجري فحصاً لمعلومات حول تلقي نتنياهو أموالاً ضخمة بشكل غير مشروع، والعمل على تبييضها. ويأتي هذا استمراراً لسلسلة من شبهات الفساد التي تلاحق نتنياهو وزوجته، ظهرت في الأشهر القليلة الأخيرة، والتي صدر خلالها حكم ضد زوجة نتنياهو، سارة، بالتعامل اللفظ مع المدير السابق لمقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة.

ولا يعني هذا أن نتنياهو بات في مسار مغادرة الحلبة السياسية بلأثرة اتهام، ولكنه يعني أن شبهات الفساد وكيفية معالجتها باتتا تطرحان الكثير من الأسئلة حول سلوك الغضب السياسي الإسرائيلي من جهة، وحول فاعلية جهاز القضاء الإسرائيلي في معالجة هذه القضية خاصة خلال العقدين الأخيرين من جهة أخرى.

وكان المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفحيا مندليليت أعلن في ساعة متأخرة من مساء يوم ١٠ تموز الجاري، وبعد ضغوط إعلامية كبيرة، أنه بناءً على معلومات وصلت إليه بلاجهازه الإسرائيلية، مرتبطة بنتنياهو، قام بالطلب من الشرطة إجراء فحص لهذه المعلومات، وموضحاً أن هذا الفحص ليس تحقيقاً جنائياً.

وكشفت القناتان العاشرة والثانية للتلفزيون الإسرائيلي في برنامجيهما الإخباريين الأسبوعيين، مساء يوم الجمعة ٨ تموز، عن أن الشرطة تفحص بشكل سري في الشهرين الأخيرين، معلومات تتعلق من جهات مختلفة، تفيد بتلقي نتنياهو في السنوات الأخيرة أموالاً ضخمة ليجبه الخاص، وبشكل غير مشروع، وعمل على تبييض بعضها، ولم تكن تلك الأموال لأغراض انتخابية بل لصرهه الخاص.

وقالت القناة العاشرة إن الشبهة المركزية في تبييض الأموال ونقل مبالغ ضخمة من نتنياهو إلى أحد أفراد أسرته لصرهه في شؤون ليست سياسية، فيما قالت القناة الثانية إن المحققين ما زالوا في المراحل الأولى من الفحص، وليست لديهم أدلة حازمة تؤكد تورط نتنياهو.

وأضافت القناة الثانية أنه من المحتمل أن يطلب المحققون فتح تحقيق لاستيضاح صحة ودقة المعلومات التي بحوزتهم.

وقال مصدر قضائي إسرائيلي لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية إن الشرطة قد تعلن في الأيام القليلة المقبلة طبيعة هذه الشبهات الموجهة لنتنياهو، الذي قال رداً على هذه التقارير إنها «مراء كبير».

وتأتي هذه القضية بعد أسابيع من تفجر قضية أخرى، في مركزها ما صرح به الثري الفرنسي اليهودي أرنو ميمران خلال محاكمته في فرنسا في قضايا غش وخداع بعشرات ملايين الدولارات، بأنه نقل قبل سنوات إلى نتنياهو عشرات آلاف اليوروات، وتناثرت في وسائل الإعلام عدة أرقام من ٤١ ألف يورو إلى ١٧٠ ألف يورو، وأن نتنياهو لم يصرح عنها لسلطة الضرائب الإسرائيلية.

وكانت محكمة فرنسية قد فرضت على ميمران في الأيام الأخيرة السجن لثماني سنوات، ودفع غرامات بعشرات ملايين اليوروات.

شبهات الفساد المنسوبة لنتنياهو وزوجته

وفي ما يلي قضايا وشبهات الفساد المنسوبة إلى نتنياهو وزوجته سارة حالياً. ومنذ ظهور قضايا أولى خلال ولايته الأولى كرئيس حكومة في النصف الثاني من سنوات التسعين:

تلقي وتبييض أموال ضخمة غير مشروعة: هذه القضية الأحدث التي يجري الحديث عنها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بشكل خاص في الأسبوعين الأخيرين، ومن المفترض أن تكشف الشرطة الإسرائيلية رسمياً في غضون أيام قليلة عن طبيعة هذه الشبهات، إلا أن الحديث يجري عن أموال ضخمة تلقاها نتنياهو في السنوات الماضية، وليس لأغراض انتخابية.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/yywgq4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي